جامعة الكويت

# واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت

المقدمة من الطالبة:

فوزيه عبد الله محمد الجنفاوي

أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في:

الإدارة والتخطيط التربوي

بإشراف

أ.د. زينب علي الجبر

الكويت

أغسطس / 2022

©2022
جميع الحقوق محفوظة

**جامعة الكويت**

**كلية الدراسات العليا**

**صفحة التوقيعات**

**(لجنة امتحان الأطروحة)**

**يشهد الموقعون أدناه أنهم قد راجعوا وأجازوا لكلية الدراسات العليا أطروحة الماجستير، وعنوانها: "واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت"، المقدمة من الطالبة: فوزيه عبد الله الجنفاوي؛ لإستيفاء جزء من متطلبات التخرُّج لنيل درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي.**

| توقيعات أعضاء اللجنة: | التاريخ |
| --- | --- |
| أستاذ دكتور -محمد يوسف المسيليم (رئيس اللجنة) أ.د. محمد يوسف المسيليم قسم الإدارة والتخطيط التربوي كلية التربية ـ جامعة الكويت ..... | ١٥ / ٨ / ٢٠٢٢ |
| أستاذ دكتور -زينب علي الجبر (المشرف) ..... | ٢٠٢٢/ ٨ /١٥ |
| الدكتور – علي محمد الأنصاري (المناقش) ..... د. علي محمد الأنصاري قسم الإدارة والتخطيط التربوي كلية الترجمة - جامعة الكويت | 2022/ 8 /15 |

# الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت، وقد اتبعت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، ولتحقيق هذا الهدف استُخدمت استبانة مكونة من ثلاثة محاور، بحيث يشمل المحور الأول بنود تقيس درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال التدريس. بينما يشمل المحور الثاني بنود تقيس درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال البحث العلمي. وأخيراً يشمل المحور الثالث بنود تقيس درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال خدمة المجتمع، وتكونت عينة الدراسة من (80) عضو هيئة التدريس، يمثلون (64%) من المجتمع الكلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت جاء بدرجة متوسطة (3.04). وكذلك بالنسبة للمجالات الثلاثة، وبترتيب مجالاتها تنازلياً: خدمة المجتمع، التدريس، البحث العلمي. وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تعزى لأثر متغير النوع بمجالي (التدريس، والبحث العلمي) لصالح الإناث، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الرتبة الأكاديمية بالمجالين (مجال التدريس، وخدمة المجتمع) لصالح رتبة (أستاذ مساعد) عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، فيما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري القسم العلمي وسنوات الخدمة.



**الكلمات الدالة:** *المشاركة المجتمعية، التنمية المهنية.*

# قائمة المحتويات


الملخص ..... iv

قائمة المحتويات ..... v

قائمة الجداول ..... viii

قائمة الملاحق ..... x

إهداء ..... xi

شكرٌ وتَقْديرٌ ..... xii

الفصل الأول ..... 1

الإطار العام للدراسة ..... 1

المقدمة ..... 1

مشكلة الدراسة: ..... 2

أسئلة الدراسة: ..... 3

أهداف الدراسة: ..... 4

أهمية الدراسة: ..... 5

مصطلحات الدراسة: ..... 6

حدود الدراسة: ..... 8

الفصل الثاني ..... 9

الإطار النظري والدراسات السابقة..... 9
أولاً: المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في التعليم. ..... 9
ثانياً: واقع المشاركة المجتمعية في الكويت. ..... 17
ثالثاً: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت، ودور المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في تطويرها..... 20
الدِّراسات السابقة:..... 27
الدراسات العربية:..... 27
الدراسات الأجنبية:..... 38
التعليق على الدراسات السابقة ..... 43
الفصل الثالث ..... 47
منهجية الدراسة وإجراءاتها ..... 47
منهج الدراسة:..... 47
مجتمع الدراسة:..... 48
عينة الدراسة: ..... 48
أداة الدراسة:..... 49
صدق وثبات الأداة:..... 51
إجراءات الدراسة:..... 56
متغيرات الدراسة: ..... 57
الأساليب الإحصائية المستخدمة: ..... 57
الفصل الرابع ..... 59
نتائج الدراسة ومناقشتها ..... 59

الفصل الخامس: الخاتمة..... 86
أولاً: ملخص نتائج الدراسة. ..... 86
ثانياً: توصيات ومقترحات الدراسة..... 86
المراجع ..... 89
أولاً: المراجع العربية. ..... 89
ثانياً: المراجع الأجنبية. ..... 93
الملاحق ..... 95
ملحق (1) بيان بأسماء السادة المحكمين..... 96
ملحق (2) أداة الدراسة في صورتها النهائية..... 97
ملحق (3) خطاب تسهيل مهمة تطبيق الاستبانة..... 104
ملحق (4) تسهيل مهمة طالب دراسات عليا..... 105
السيرة الذاتية ..... 106
الملخص باللغة الإنجليزية..... 108

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | وصف عينة الدراسة | 48 |
| 2 | معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الأول (التدريس) | 52 |
| 3 | معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الثاني (البحث العلمي) | 53 |
| 4 | معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الثالث (خدمة المجتمع) | 54 |
| 5 | معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية وكل مجال من مجالات الاستبانة ن =20 | 55 |
| 6 | قيم الثبات بمعامل ألفا لمحاور الدراسة والأداة ككل | 56 |
| 7 | اختبار اعتدالية توزيع الدرجات | 59 |
| 8 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت مرتبة تنازلياً (ن= 80) | 60 |
| 9 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي لمجال البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية مرتبة ترتيباً تنازلياً (ن = 80) | 65 |
| 10 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي لمجال خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية مرتبة ترتيباً تنازلياً (ن = 80) | 68 |
| 11 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير والترتيب لمجالات الدراسة الثلاثة | 71 |

| | | |
|---|---|---|
| 12 | التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة للمشاركات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت (ن = 80) | 73 |
| 13 | اختبار مان وتني Mann Whitney u للكشف عن وجود فروق بين متوسطات الرتب لدرجات أفراد المجتمع وفقاً للنوع | 75 |
| 14 | قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز – Kruskal Wallis) تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية لمجالات الدراسة (ن = 80) | 77 |
| 15 | دلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات كل مجموعة للرتبة الأكاديمية بمجالي التدريس وخدمة المجتمع | 79 |
| 16 | قياس التباين في أراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز – Kruskal Wallis) تبعا لمتغير القسم العلمي لمجالات الدراسة (ن = 80) | 80 |
| 17 | قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز – Kruskal Wallis) تبعاً لمتغير القسم العلمي لمجالات الدراسة (ن = 80) | 82 |
| 18 | قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز – Kruskal Wallis) تبعاً لمتغير سنوات الخدمة التدريسية في كلية التربية لمجالات الدراسة (ن = 80) | 84 |

# قائمة الملاحق


| الرقم | محتوى الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| **1** | قائمة بأسماء السادة المحكمين | 96 |
| **2** | أداة الدراسة في صورتها النهائية | 97 |
| **3** | خطاب تسهيل مهمة تطبيق الاستبانة | 104 |
| **4** | خطاب تسهيل مهمة الباحثة | 105 |

## إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" (التوبة – 105)

صدق الله العظيم

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، إلى نبي الرحمة، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى أمي الحبيبة التي غمرتني بحبها ودعائها

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية رفيق دربي زوجي حفظه الله

إلى رياحين حياتي أولادي وقرة عيني

إلى أشقائي الذين لم يبخلوا عليّ بخالص الدعاء أدامهم الله

وإلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل.

**الباحثة**

فوزيه عبد الله الجنفاوي

# شكرٌ وتَقْديرٌ

أتقدم بعظيم شكري ووافر امتناني وخالص الشكر والتقدير إلى مشرفتي الفاضلة أستاذ دكتور: زينب علي الجبر التي أشرفت على رسالتي وقدمت لي النصح والإرشاد لإتمامها، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية جامعة الكويت الذين كان لهم الأثر الكبير في مسيرتي العلمية. وأتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة المحكمين، وكل من ساعدني ووجهني لإتمام هذه الرسالة.

**الباحثة**

فوزيه عبد الله الجنفاوي

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

**المقدمة:**

تعد المشاركة المجتمعية من أهم المرتكزات الأساسية لكل الاستراتيجيات التنموية الفعالة، فالتنمية الحقيقية لا تقوم على جهة حكومية واحدة فقط لتحقيق حاجات أفراد المجتمع، إذ لا بد من تضافر جهود مؤسسات المجتمع وأفراده مع المؤسسات الحكومية لتطوير المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعتبر المشاركة المجتمعية من أهم المقومات الحديثة المتبعة في جامعات الدول المتقدمة، حيث إنها عملية تعكس رغبة المجتمع في المساهمة الفعَّالة في تطوير التعليم والبحث العلمي لتلبية احتياجات أفراد المجتمع وتنميته (Terosky,2018).

وقد دعت الحاجة في هذا العصر إلى ضرورة المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع لتحقيق تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ لهذا تمثل علاقة المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المحلي غاية في الأهمية؛ حيث تعتبر هذه العلاقة من العوامل الرئيسة لتنمية القطاعات المجتمعية. وقد أدت هذه المشاركة إلى تشجيع القائمين على تطوير التعليم العالي والمؤسسات المنتجة للمعرفة على المزيد من الابتكار والإنتاج العلمي لخدمة قضايا المجتمع ونهوضه.

ونظراً للظروف الراهنة بسبب جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 التي ظهرت في عام 2020 اعتمدت مؤسسات التعليم العالي طرق التعلم عن بعد online، وجامعة الكويت كغيرها من الجامعات اتبعت هذا النظام في التعلم والتعليم عن طريق شبكات الإنترنت، مما كان له الأثر في ضرورة التعاون والمشاركة بين كل قطاعات المجتمع الخاص والحكومي لمواكبة هذه التحديات.

وبما أن أعضاء هيئة التدريس هم حجر الأساس في تطوير التعليم العالي، جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت. والتعرف على درجة تعاون مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعيه الحكومي والخاص؛ المتمثلة في (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الجمعيات التعاونية، مدارس التعليم العام الحكومية والخاصة، ومؤسسات أخرى) مع جامعة الكويت في كلية التربية من أجل تحقيق الأهداف التربوية وتطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بمهام عملهم في جامعة الكويت، المتمثلة في المجالات التالية: مستوى التدريس الجامعي، البحث العلمي، والمساهمة في لجان القسم والكلية، والمشاركة في خدمة المجتمع (مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية، 2018).

وفي هذه الدراسة سوف يُلقى الضوء على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وهو مجال لم يتم تناوله من قبل.

**مشكلة الدراسة:**

استجابة لتطور مداخل التعليم الحديثة والعمل على تحسين جودة التعليم ومخرجاته دعت الضرورة إلى تفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في المؤسسات التعليمية للنهوض بالعملية التعليمية وتحقيق أهداف المجتمع، وحيث إن أعضاء هيئة التدريس هم المعيار الأساس للحكم على جودة التعليم والارتقاء به، اتجهت معظم الدول المتقدمة إلى وضع أهداف مع مؤسساتها المجتمعية في ضوء المشاركة المجتمعية، من أجل تطوير أداء العملية التعليمية والقائمين عليها من إدارات وأعضاء هيئة التدريس (McAteer & Wood, 2018).

وبما أن جامعة الكويت تهدف إلى نهضة تنموية شاملة، أدركت كغيرها من الجامعات أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق وتطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي ووضعت خططاً استراتيجية تهدف بأن تصبح أفضل جامعة في المنطقة، من خلال تسهيل ودعم الأبحاث العلمية ذات التخصصات المتعددة من خلال المنح والحوافز المتعددة، والتعاون الخارجي،

ونقل التكنولوجيا من خلال طرق التدريس الحديثة، ودعم أعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً (الديحاني، 2017).

وتأسيساً على ما سبق، فإن الإفادة من مدخل المشاركة المجتمعية وتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص والحكومي في سبيل تحسين التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي أصبحت حاجة ملحة تطلَّبها واقع التعليم العالي في الكويت، خصوصًا بعد أن اتَّخذ هذا المدخل مكاناً واضحًا في العالم المتقدم؛ لكونه من أفضل وأحدث المداخل الحديثة في تطوير التعليم(المطيري، 2018).

ومن الجدير بالذكر، أن دراسات كل من الحربي (2016)، والديحاني (2016)، والعنزي (2019) قد بينت نتائجها ضعف التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي في دولة الكويت والقائمين على تطوير برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في جامعة الكويت، وأوصت هذه الدراسات بتفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وتحقيق احتياجاتهم المهنية.

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الحالية جاءت للتعرف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي ودرجة مساهمتها في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت.

وتتوقع الباحثة أن نتائج الدراسة سوف تضيف بعداً ومعلومات جديدة في مجال المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي ومؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت.

**أسئلة الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة سيتم الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

**"ما واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟"**

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية هي:

- ما درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال التدريس في كلية التربية جامعة الكويت؟
- ما درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال البحث العلمي في كلية التربية جامعة الكويت؟
- ما درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال خدمة المجتمع في كلية التربية جامعة الكويت؟
- أي المجالات أكثر استفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي؟
- أي مؤسسات المجتمع المحلي أكثر مشاركة في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع، الرتبة الأكاديمية، القسم العلمي، وسنوات الخدمة التدريسية في كلية التربية)؟

**أهداف الدراسـة:**

من منطلق مشكلة البحث يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي: (1) التعرف على واقع ومستوى المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية المتمثلة بالمجالات التالية (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) بكلية التربية جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ (2) التعرف على أكثر المجالات الخاصة بعمل أعضاء هيئة التدريس استفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي؛(3) التعرف على أكثر المؤسسات المجتمعية مشاركة في دعم أعضاء هيئة التدريس على التطور المهني؛ (4) التعرف على الفروق الدالة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع

المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت والتي تُعزى لمتغيرات الدراسة (النوع، الرتبة الأكاديمية، القسم العلمي، وسنوات الخدمة).

**أهمية الدراسـة:**

تعتقد الباحثة أن نتائج هذه الدراسة ستفيد الفئات التالية: (1) القائمين على تطوير التعليم العالي؛ إذ ستسهم نتائج هذه الدراسة على تعرف واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت، مما يعطي مؤشراً للقيادات الجامعية عن أهم الأبعاد التي يجب التركيز عليها وتطويرها، كما ستوضح نتائج هذه الدراسة المؤشرات الدالة على أهم المؤسسات المجتمعية التي تُسهم إسهاماً كبيراً في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت، مما قد يساعدهم على اتخاذ القرارات المستقبلية وبناء الخطط الاستراتيجية من أجل الارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس والعملية التعليمية كوحدة متكاملة؛ (2) أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت: إذ تسهم هذه الدراسة في معرفة مواقع القوة والضعف في واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، مما يُسهم في تعزيز مواقع القوة والحد من مواقع الضعف؛ (3) الإدارات الجامعية: إذ تسهم نتائج هذه الدراسة في تسهيل إجراءات المشاركة المجتمعية وتفعيل دورها في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، مما يُسهم في تشجيع الإدارات الجامعية على تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع؛ (4) الكليات الأخرى: حسب علم الباحثة تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في مجال واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في التعليم العالي في كلية التربية جامعة الكويت، وقد تسهم نتائجها في تحفيز الكليات الأخرى لتفعيل دور المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في مختلف كليات جامعة الكويت؛ (5) مكتبة وزارة التربية: من خلال إثرائها بالكتب والدراسات ذات الاهتمام في مجال المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي ودورها في تطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت.

**مصطلحات الدراسة:**

**المشاركة المجتمعية Community Participation:**

تُعرف المشاركة لغةً كما ورد في –معجم المعاني– أن المشاركة مشتقة من الفعل "شارك"، فيقال: شاركه بمعنى تضامن معه، وله نصيب من العمل معه. وفي معجم (لسان العرب) لابن منظور، وردت مفهوم المشاركة في مادة (تشارك)، وهي تعني المشاركة في الغنيمة، والشريك مرادف للمشارك، وإن قيل: شاركت فلاناً، فهو يعني: صرت شريكه، والأشراك هو جمع مفردة الشرك، الذي يعني النصيب، والشركاء في معنى: مستوون في الشيء، ويُقصد بالطريق المشترك، هو الطريق الذي يستوي فيه الأشخاص.

أما مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم اصطلاحًا: فقد عرفتها الجبر (2007) بأنها التعاون المشترك بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العام، بهدف تنفيذ أنشطة وبرامج ومشاريع تربوية ذات علاقة بتطوير التعليم وتحقيق الأهداف التربوية.

وأضافت الطاهر (2010) بأنها اتفاق بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلي على تقاسم المسئولية بينهم، من أجل تنمية أبناء المجتمع في ضوء أهدافه واحتياجاته. في حين عرفاها Weerts وSandmann (2010) بالتعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي ومؤسسات التعليم من أجل تبادل المنفعة.

وأضاف الوكيل (2012) أن المشاركة المجتمعية في التعليم هي كل ما يقوم به أفراد المجتمع ومؤسساته من أنشطة لتطوير التعليم، وتعتمد هذه المشاركة على الوعي والتطوع والوجدان والعمل، وقد تكون هذه الأنشطة عملية أو نظرية، فالمشاركة المجتمعية في التعليم تعد منظومة مجتمعية تشمل جميع أفراد المجتمع.

وقدم الباحثون .Liang et al (2015) مفهومًا جديدًا للمشاركة المجتمعية بأنها الاعتماد المدني المتبادل، إذ يعمل الشركاء المجتمعيون وأعضاء هيئة التدريس باتجاه واحد من أجل تحقيق أهداف مشتركة من خلال تبادل الخبرات والإمكانات المادية.

وإجرائياً تعرف الدراسة الحالية المشاركة المجتمعية بأنها: مجموعة الخدمات والجهود المبذولة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المحلي، وتضافر تلك الجهود الأهلية مع الحكومية للإسهام في تطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت.

**التنمية المهنية Professional Development:**

التنمية لغةً: –وفقاً للمعجم الوسيط –أن التنمية مشتقة من الفعل "انتمى"، فيقال: انتمى بمعنى ارتفع من موضعه إلى موضع آخر، وكذلك –ورد في معجم المعاني الجامع –أن التنمية تعني التغيير الموجه والمنظم.

وتُعرف التنمية المهنية في المجال الأكاديمي: بأنها حزمة من البرامج العلمية المتكاملة المشتملة على دورات وورش عمل، تهدف إلى تطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس في مجال تخصصهم، لإحداث التغييرات الإيجابية في قدراتهم، لتمكينهم من الارتقاء بأدائهم المهني في المنظمة التعليمية (Messina, 2011).

وعرف الشخيبي (2012) التنمية المهنية بأنها عملية تهدف إلى تطوير قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس من خلال المشاركة في الاجتماعات المهنية، ورش العمل، والمتابعة الأكاديمية لمواكبة المستجدات في طرق التدريس ومستجدات التعليم.

وعرفها الحربي (2015) أنها عمليات منظمة تهدف إلى تحسين أداء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية من خلال توفير الخبرات والإمكانات اللازمة.

كما عرفها الديحاني (2017) بأنها نوع من أنواع التخطيط الهادف إلى تحسين أداء أعضاء الهيئة التدريسية وتنمية قدراتهم المهنية.

وإجرائياً، تعرف الدراسة الحالية التنمية المهنية بأنها: مجموعة من البرامج التدريبية المخطط لها بهدف تطوير المستوى المهني لأعضاء هيئة التدريس ورفع كفاءة أدائهم في المجالات التالية

(التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) بكلية التربية جامعة الكويت ودور مؤسسات المجتمع المحلي في دعم تلك البرامج.

**حدود الدراسة:**

تسير هذه الدراسة ضمن الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على التعرف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة دولة الكويت الخاصة بطرق التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع.
- **الحدود البشرية:** اشتملت الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة الكويت.
- **الحدود المكانية:** طبقت الدراسة على كلية التربية في جامعة الكويت.
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة في العام الدراسي 2020-2021.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

في هذا الفصل سيتم تناول الموضوعات التالية: المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في التعليم من حيث الأهداف؛ والمبررات. كما ستتناول الباحثة واقع المشاركة المجتمعية بدولة الكويت والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت ودور المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في تطويرها. وقد اتبعت الباحثة منهج مراجعات الأدبيات السردية Narrative literature reviews الذي يتطلب تقديم نظرة عامة سردية على الأدبيات التي تلخص نتائج الأدبيات المرجعية حول موضوع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات باستخدام نهج تجميع أفضل الأدلة best– evidence synthesis Leary(1997) و Baumeister .

**أولاً: المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في التعليم.**

**<u>أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم:</u>**

إن تمكين المجتمع للمشاركة في المشاريع التنموية يؤدي إلى تعزيز قدرات أفراده باستمرار، وتحسين قدرتهم على حل المشكلات، وخاصة التي تواجه التعليم من خلال الإسهام في تمويل مدخلات النظام التعليمي، كتطوير إدارة التعليم، وبناء المناهج الملائمة لروح العصر.

ولذلك أصبحت المشاركة المجتمعية في التعليم أمراً ضرورياً لتحقيق أفضل النتائج العلمية، وذلك من خلال تقديم مؤسسات المجتمع المحلي الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية، وإبداء الملحوظات والمقترحات، لمواجهة التحديات وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية، وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية (الحبسي، 2011).

وأضاف الحمادة (2014) أن المشاركة المجتمعية في التعليم تهدف إلى إشراك مؤسسات المجتمع في دعم وصنع القرارات الخاصة بالعملية التعليمية، من أجل تحقيق الإصلاح المنظومي للمؤسسات التعليمية والوصول بها إلى الجودة والاعتماد.

واختص الخليفة (2014) بأهداف للمشاركة المجتمعية في التعليم العالي، من خلال تطوير الأنشطة التعاونية والتي تتم بين مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة، وبين الجامعات للقيام بمشروع محدَّد قد يكون بحثياً، استشارياً، أو دورات تدريبية وفق إطار تعاقدي يضمن لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك. وأكَّد محمد (2017) أن مدخل المشاركة المجتمعية هو الغاية التي تُمكن المجتمع من التأثير في السياسات والقرارات الموضوعة من أجل تطوير التعليم.

وفي ضوء ذلك، تعددت آراء الباحثين في أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم، فمنهم من رأى أن تفعيل المشاركة المجتمعية يؤدي إلى تحقيق الأهداف الآتية (McMurray & Niens, 2012):

(1) تبادل الخبرات والأفكار بين المجتمع المحلي والمؤسسة التعليمية مما ينتج عنه دعم وتمويل الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم، وبما يزيد من حجم التعاون والترابط بين المجتمع والمؤسسات التعليمية؛ (2) تقليل الفجوات والسلبيات التي يعاني منها التعليم الناتج عن المركزية الشديدة في إدارته؛ (3) تعزيز الانتماء والشعور بالملكية، عند تشارك الأفراد بالعمل والمسؤولية تزيد فرصة الشعور بالملكية أكثر من الفرد الواحد، مما ينتج عنه زيادة في التركيز وجودة العمل.

وأضاف عمارة (2012) أنه من أهم أهداف المشاركة المجتمعية في الجامعات والمؤسسات البحثية هو تحديد حجم الإنفاق السنوي ونسبة العوائد من الاستثمار، وتحسينها في ضوء التغيرات الاقتصادية، حيث إن الإنفاق على البحوث العلمية يعد سبباً رئيساً في تقدم المجتمع اقتصادياً وحضارياً. ومن ثم أصبح التعليم العالي من القضايا التي تخص المجتمع ككل، ولا بد من مشاركة المجتمع أفراداً ومؤسسات مسئولية القيام بها على مستوى المجتمع، ومن أمثلتها خدمات التعليم العالي والبحث العلمي وكل ما تحتاج إليه الجامعة من خدمات وتمويل لتأدية مهامها التعليمية والبحثية.

ولذلك تسهم المشاركة المجتمعية في التعليم على تحقيق العديد من الأهداف الأكاديمية والإدارية والتنظيمية، وتتمثل تلك الأهداف في: (1) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كمبدأ دستوري وتوسيع نطاق اللامركزية والديمقراطية في إدارة المؤسسات التعليمية؛ (2) تحمل المجتمع المدني المسئولية في مساندة المؤسسة التعليمية لتحسين جودة المنتج التعليمي؛ (3) وعي المجتمع لمشكلاته التعليمية، والسعي إلى حلها متضامناً مع الدولة، وتقدير حجم النجاحات التي تحققها المؤسسة التعليمية؛ (4) الرقابة المستمرة على نظام التعليم وتطوره من خلال التقييم والمحاسبة في العملية التعليمية؛ (5) تحفيز أعضاء هيئة التدريس لتحسين جودة التعليم والتميز ؛ (6) تبادل الخبرات والأفكار بين المجتمع والمؤسسة التعليمية لدعم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم (العجمي، 2012).

وترى الحيلة (2014) أن للمشاركة المجتمعية في التعليم هدفاً بارزاً وهو التوسع في مساحة ونطاق المساءلة من قبل المجتمع لمنظمات التعلم، حيث إن الشراكة والمساءلة في منظمات التعلم تعمل على تطوير التعلم التنظيمي في المدى الطويل.

وأضاف محمد (2017) أهدافاً للمشاركة المجتمعية في التعليم، متمثلة فيما يلي: (1) الأهداف الثقافية والتربوية، من خلال تزويد المعلمين والمتعلمين بالمعلومات والخبرات والاستراتيجيات المناسبة؛ (2)الأهداف الاقتصادية المرتكزة على الدعم المادي وتفعيل العمل المؤسسي؛(3)الأهداف الاجتماعية، وذلك من خلال الاهتمام بالعاملين، حل المشكلات الاجتماعية، والإسهام في دعم الخطط التنموية. ولتحقيق تلك الأهداف يجب إعادة النظر في القوانين التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم، وتشجيع المؤسسات التعليمية على الانفتاح على المجتمع والإفادة والاستفادة من موارده البشرية والمادية.

وأكد مدياني (2018) هدف المشاركة المجتمعية في إصلاح التعليم العالي وتمويله على نحو يلبي أعباء عملية الإصلاح، شريطة أن تكون هناك خطط عملية ومدروسة لإنجاز هذا الهدف من خلال توعية قيادات القطاع الحكومي والخاص بأهمية المشاركة المادية والمعنوية الفعالة للنهوض بالتعليم العالي.

ولتحقيق تلك الأهداف، يجب الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والأسس التي ترتكز عليها المشاركة المجتمعية في التعليم، وقد حددها القرشي (2011) بما يلي:

- الإيمان بضرورة المشاركة المجتمعية وتفعيلها في التعليم، كونها عاملاً مهماً في تخطي الصعوبات التي تعرقل تطور العملية التعليمية من خلال تعدد البدائل وتبادل الأفكار والخبرات، وبجانب توافر الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار.
- دعم الثقة والتواصل دورياً وبانتظام بين المجتمع والمؤسسة التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية من خلال البرامج والفعاليات، حيث إن المشاركة المجتمعية لا تعني المشاركة الأفقية بين أفراد من طبقة واحدة، بل تعني المشاركة الأفقية والرأسية بين مختلف المستويات والمؤسسات.
- إتاحة الفرص للمشاركة الفعالة في تخطيط وتنظيم الأنشطة والبرامج داخل المؤسسة التعليمية، وأن تكون المشاركة المجتمعية واسعة النطاق.
- الوعي التام لدى كل من الطرفين المجتمع والمؤسسة التعليمية بأهمية التعاون وتضافر الجهود بينهما في إعداد مخرجات تعليمية قادرة على مواكبة تطور العصر.

وعند الحديث عن أهداف المشاركة المجتمعية وتفعيلها في التعليم الجامعي، نجد أن العودة (2018) قدم تصوراً مقترحاً لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات السعودية الناشئة: جامعة حائل أنموذجاً. وقدم العديد من الأهداف المرجوة لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات، من أبرزها: (1) سن التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق التعاون بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية المختلفة لتنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية التي تساعد على خدمة المجتمع وتطوره؛ (2) تقديم دورات تدريبية وتأهيلية على مستوى الجامعة لإكساب أعضاء هيئة التدريس مهارات واتجاهات خدمة المجتمع؛ (3) ضرورة تفعيل مشاركة المؤسسات المجتمعية في مجلس الجامعة وبخاصة المؤسسات ذات العلاقة في تصميم وتنفيذ البرامج.

وتناول غانم (2015) أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم العالي من خلال دراسة وتحليل تجارب بعض الدول (بريطانيا وأثيوبيا)، واستخلاص مضامينها لدعم المشاركة المجتمعية والمدنية

للجامعات. وذلك بالتركيز على عدد من المحاور الرئيسة هي: (1) مفهوم وطبيعة المشاركة المجتمعية والمدنية للجامعات؛ (2) طبيعة وأدوار القيادة في مجال المشاركة المجتمعية والمدنية للجامعات؛ (3)عرض لبعض الخبرات العالمية في هذا المجال والاستفادة من تلك الخبرات لتطوير المشاركة المجتمعية للجامعات. وتم استخلاص أهم أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم العالي بما يلي:

أ. التأكيد على المشاركة المجتمعية كجزء لا يتجزأ من مهمة ورسالة الجامعات، وتوضيح الآليات التي تتبعها الجامعة في تحقيق هذه الرسالة.

ب. توجيه البحوث الأكاديمية، بحيث تكون أكثر تركيزاً على قضايا المجتمع، والاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

ج. تطبيق أساليب قيادية مثل القيادة الموزعة، القيادة التشاركية، القيادة الخادمة، والقيادة غير الرسمية، بالإضافة إلى اكتساب مهارات قيادية، مثل مهارة التفاوض، وإدارة الصراع، وإدارة الشراكة المجتمعية والتواصل الفعَّال مع مؤسسات المجتمع.

وأضاف الخليفة (2014) أن أبرز أهداف المشاركة المجتمعية في الجامعات تتمثل في تفعيل الدور التنموي للجامعة من خلال تحقيق الرؤية المستقبلية لخطط التنمية، وتوطين المعرفة وجعل الجامعة بيت الخبرة، وتوفير مصادر تمويلية إضافية لدعم ميزانية الجامعة، وإعادة النظر في هيكلة مقررات التعليم الجامعي وربطها بالأنشطة الإنتاجية. وأكد أهميةَ تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات، وتحقيق أهدافها كما يلي: (1) بناء صيغة مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية للجامعة في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؛ (2) التَّعرف على الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة لتفعيل المشاركة المجتمعية؛ (3) الاستفادة من بعض التجارب العالمية في تفعيل المشاركة المجتمعية للجامعات، حيث إن التجارب العالمية قدمت أشكالاً متعددة لتفعيل المشاركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي، منها: الاستشارات والدراسات، والشراكة البحثية، والتدريب المستمر، والابتكارات العلمية، والمشاريع الإنتاجية؛ (4) التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والتغلب على معوقاتها مثل، ضعف وضوح الرؤية في الجامعة حول أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية، ومحدودية الميزانيات المخصصة للأنشطة الإنتاجية في الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي، وعدم وجود خطط مستقبلية

لتنويع مصادر تمويل الجامعة، وأخيراً ضعف اهتمام الإدارة الجامعية بالتعليم القائم على فلسفة الإنتاج.

وجدير بالذكر، أن هناك دوراً بارزاً لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي. وذلك من خلال: (1) تحديد آلية لإدارة أموال التبرعات للجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية، وحث الحكومات للقيام بإعداد السياسات والتشريعات اللازمة، حيث إن البحث العلمي في الجامعة أصبح من ضرورات المجتمع، فبدونه لا يمكن دفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدولة؛ (2) ضرورة توفر مؤسسات ومراكز للبحث العلمي ودعمها بموارد مالية واستثمارات ووضع نظم دقيقة للإشراف عليها؛ (3) تراجع التعليم والبحث العلمي قد يرجع إلى النقص المادي، وأن توفير الموارد المالية عن طريق تفعيل المشاركة المجتمعية يؤدي إلى التغلب على تلك العقبات؛ (4) ثقافة المشاركة المجتمعية في تطوير العملية التعليمية غائبة عن الكثير من الأكاديميين أصحاب القرار التعليمي؛ (5) ضرورة الاهتمام بتطوير وتفعيل الجهود الأهلية ومؤسسات المجتمع لدعم وتمويل التعليم عامةً، والدراسات العليا والبحث العلمي خاصة، وهو ما يُسهم في عمل نقلة إيجابية ونوعية في تطور العلوم والبحث العلمي والمؤسسات التعليمية؛(6)توجيه الإعلام والرأي العام إلى إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المحلي وثقافة التبرع في المجالات العلمية والبحثية؛ (7) دراسة الأطر القانونية والتشريعية اللازمة لتفعيل المشاركة المجتمعية وإزالة كافة العقوبات الإدارية والقانونية التي تعوق تنفيذها (عمارة والعجمي،2012 ).

**مبررات المشاركة المجتمعية في التعليم:**

يعد انتشار مبادئ الديمقراطية واللامركزية في القرار التربوي من أهم الاتجاهات المعاصرة التي تتبعها الدول المتقدمة؛ وذلك لعدم قدرة كثير من الحكومات تحمل تمويل وإدارة التعليم منفردة نتيجة تزايد أعداد السكان والحاجة إلى توفير تعليم ذي مستوى جيد للمجتمع. ولا سيما في عصرنا الحالي وما فرضته جائحة فايروس كارونا COVID-19 من تحديات في التعليم، إذ اعتمدت معظم المؤسسات التعليمية طرق التعليم عن بعد online باستخدام شبكات الإنترنت. ولذلك برزت أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي بجميع قطاعاته الخاصة والحكومية لمواصلة التعليم والتغلب على تلك التحديات.

وهناك العديد من الأسباب الداعية إلى المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، ولكن أوجزها الحمادة (2014) بأن المشاركة المجتمعية تعد من أهم المتطلبات لتحقيق الاستقلال الذاتي لمؤسسات التعليم وفق إطار ديمقراطي يشمل جميع الأطراف المعنية، حيث إن جهود إصلاح منظومة التعليم لا تقوم على جهة منفردة، وإنما تتطلب مشاركة المجتمع بجميع مؤسساته وفئاته.

وتناول عبداللاه (2016) مبرراً مهماً للمشاركة المجتمعية في التعليم، وهو دعم وإثراء فرص التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، من خلال توفير مناخ يشجع على التميز والإبداع في مهنتهم، والمشاركة في تحديد الاحتياجات التدريبية وتمويلها، الأمر الذي يمكنهم من تحديد مدى تقدمهم وتحقيقهم لأهداف التنمية المهنية بما يعود بالفائدة على جودة التعليم في المؤسسة التعليمية وتطويرها.

وأضافت الجبر (2007) مبررات تدعو إلى تعزيز مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في تطوير العملية التعليمية داخل مدارس التعليم العام في دولة الكويت كما يلي: (1) ما تفرضه الأوضاع الاقتصادية والتربوية والاجتماعية التي تمر بها الكويت بصفة خاصة، ودول مجلس التعاون بصفة عامة؛ وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد على النفط كمصدر وحيد للاقتصاد دعت الحاجة إلى تكاتف جهود القطاع الخاص والعام من أجل بناء مجتمع يمتلك أفراده مقومات بناء المجتمع وتطويره؛ (2) سعي وزارة التربية لتطوير نظامها التربوي بما يتواءم مع الاتجاهات المعاصرة ذات العلاقة بالإدارة للمؤسسة التعليمية وعلاقاتها بما يحيط بها من قوى اقتصادية

واجتماعية وثقافية؛ (3) المشاركة المجتمعية متأصلة في المجتمع الكويتي وتعاونه مع نظامه التعليمي، حيث كان للقطاع الخاص دور أساس في بناء قواعد التعليم النظامي بدولة الكويت قبل اكتشاف النفط؛ (4) انخفاض مستوى الإنفاق على التعليم من قبل الحكومات؛ (5)المساعدة على تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية؛ (6) الحد من الهدر التربوي؛ (7) دعم عمليات التغيير والتجديد والتطوير داخل المؤسسات التعليمية؛ (8) الانفتاح على المجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية أحد صفات المدارس الفاعلة؛ (9) ديمقراطية التعليم؛ (10)العولمة والمعاصرة.

وأضاف محمد (2017) مبررات للمشاركة المجتمعية في التعليم من أهمها: (1) الحاجة إلى أفكار ومدخلات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية والتي قد يوفرها المجتمع المدني بشكل أفضل من الحكومات؛ كونها الأخيرة مرتبطة بإجراءات بيروقراطية معقدة؛ (2) للتعليم جوانب عديدة كالاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، فلذلك تحتاج العملية التعليمية إلى تضافر الجهود من المهتمين لمعالجة هذه الجوانب؛ (3) ارتفاع كلفة التعليم نتيجة للاهتمام المتزايد بجودة التعليم، أدى إلى ضرورة المشاركة المجتمعية في التعليم؛ كونها إحدى معايير النجاح الهامة في العملية التعليمية، إذ تعمل المشاركة على توفير أعداد كبيرة من الموارد المادية والبشرية؛ (4) تقليل المخاطرة، عند مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي تتوزع نسبة الخسائر التي قد تواجهها المؤسسة التعليمية على عدد أكبر من المشاركين مما يقلل من حجمها، كما أن توزيع المخاطرة على عدد أكبر من الأطراف المشاركة يزيد من الإسهام في طرح الحلول البديلة للمعوقات وتجاوزها؛ (5) التوعية والموافقة، حيث إن المشاركة من قبل أفراد المجتمع تزيد من الوعي العام والمسئولية، بالإضافة إلى دورها في تحقيق العدالة والمساندة.

وأضاف محمود (2019) مبررات للمشاركة المجتمعية في التعليم العالي تدعو إلى ضرورة تعاون مؤسسات المجتمع بمختلف قطاعاته وفئاته مع الجامعات، وذلك في ضوء التأكيد على الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع، لذا يستوجب عليها أن تتحمل مسؤوليتها في بناء وتنمية الكفاءات البشرية للقيام بأدوارهم بما يعود على الجامعة والمجتمع بالعديد من الفوائد، ووضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعة لتلبية مجموعة من المبررات، أهمها ما يلي: (1) الحاجة الملحة إلى تضافر جهود الجامعة والمجتمع؛ (2) الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في تفعيل دور

المشاركة المجتمعية في خدمة الجامعة والمجتمع؛ (3) تعزيز الجوانب الإيجابية وعلاج نقاط الضعف التي ظهرت في واقع المشاركة المجتمعية؛ (4) توفير احتياجات القيادات الجامعية المهتمة بتفعيل المشاركة المجتمعية.

ولذلك يمكن القول بأن المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي تمكن الدولة من تحقيق تنمية محلية مستدامة؛ ويعود السبب في ذلك أن التنمية لا ترتكز إلا على المشاركة الفاعلة لمختلف شرائح المجتمع المحلي من خلال تحفيز وتأهيل كل الطاقات والمؤهلات المحلية من أجل تحسين مستوى الإنتاج وصنع التغيير واستمراريته (العيفة، 2020).

**ثانياً: واقع المشاركة المجتمعية في الكويت.**

اعتمدت العملية التعليمية في الكويت منذ نشأتها على التبرعات الأهلية ومشاركة بعض التجار في افتتاح المدارس، وبعد ظهور النفط والنمو الاقتصادي أصبح تمويل التعليم من مسؤولية الحكومة بشكل منفرد. وزاد الطلب على التعليم بعد استقلال دولة الكويت عام 1961، وحاجة المجتمع الكويتي لمواجهة التغيرات المحلية والدولية؛ ونتيجة لذلك زادت ميزانية التعليم الحكومي بشكل مطرد مع عدد الطلبة والحاجة لبناء المؤسسات التعليمية وتمويل برامجها وأنشطتها، مما يفرض مزيداً من الضغوطات على الميزانية الحكومية. وبناء على ذلك ظهرت فكرة تشجيع المجتمع الكويتي على تحمل جزء من تكلفة التعليم وتطويره، لأنه الاستثمار الأقوى لثروات الوطن (الحمدان والأنصاري، 2007).

ومن هذا المنطلق برز دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم بدولة الكويت لدعم جهود الدولة في تطويره، ويمكن تحديد مصادر تمويل التعليم في الكويت كما ذكرها العجمي (2012) بما يلي: (1) الدولة متمثلة في وزارات ومؤسسات حكومية تساعد في تمويل التعليم، مثل البلدية ودورها في تخصيص الأراضي لبناء المؤسسات التعليمية، وزارة الأشغال العامة ودورها في تنفيذ المباني والإشراف عليها، وزارة الكهرباء والماء وتقوم بعمل التركيبات الكهربائية والتمديدات المائية وصيانتها، مؤسسة الرعاية السكنية ودورها في تنفيذ المباني للمؤسسات التعليمية في المناطق النموذجية الجديدة؛ (2) الصندوق المالي للمؤسسة التعليمية؛ (3) المشاركات المجتمعية من الأفراد المقتدرين والمؤسسات والهيئات الخاصة؛ (4) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إذ تقدم المؤسسة الفرص التدريبية للمتفوقين

الكويتيين حديثي التخرج من خلال مبادرة التطوير المهني، والتدريب الصيفي في معهد التكنولوجيا، بالإضافة إلى تشجيع الفائقين العلميين من خلال توفير الدعم المالي، والدعم الجزئي للمنح الدراسية لدرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه. وبالإضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بدعم استكمال أبحاث ما بعد الدكتوراه، وفرص التمويل للمؤسسات الأكاديمية التي تنظم فعاليات عديدة، كالمؤتمرات والمعارض والمسابقات؛ (5) اللجنة الوطنية لدعم التعليم؛ (6) الأمانة العامة للأوقاف؛ (7) الجمعيات التعاونية، ويتضح دورها في تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال تقديم الدعم للمؤسسات التعليمية الواقعة ضمن نطاق المنطقة السكنية التي تتبعها، حيث يشترط لتأسيس الجمعيات التعاونية اتباع المبادئ التعاونية وخصوصاً نشر التعليم والثقافة في المجتمع المحلي.

وبعد ذلك ظهرت دعوات من تربويين كما ذكر الجبر، تدعو لتعزيز مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في دعم وتمويل البرامج والمناهج التربوية، واقتراح نماذج إدارية لتحقيق أفضل الطرق للحصول على الدعم المالي من مؤسسات القطاع الخاص، وذلك لضرورة تعزيز لامركزية اتخاذ القرار التربوي والقيادات التربوية في اقتراح وتنفيذ الأنشطة والبرامج التي تحتاج إلى دعم مادي ومعنوي من مؤسسات القطاع الخاص المتوفرة في المجتمع الكويتي، وقيام كل منطقة تعليمية بالمتابعة والإشراف على تلك الفعاليات والأنشطة التي تنفذ داخل مدارس التعليم العام المدعومة من قبل مؤسسات القطاع الخاص (وثق في اليافعي، 2015).

وأضافت الصقعبي (2019) تصوراً مقترحاً لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم العام بدولة الكويت لتحقيق معايير الجودة والاعتماد في التعليم، ومن أهم أهداف التصور المقترح: التعرف على الأطر النظرية للمشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية، رصد واقع المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت، والتغلب على المعوقات التي تواجه المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم العام بدولة الكويت، أبرزها: (1) غياب أي هيكل تنظيمي رسمي أو شبه رسمي لتفعيل المشاركة المجتمعية عدا مجالس الآباء والمعلمين، التي لم تشهد التطوير منذ زمن طويل، واقتصر دور الوزارة على المناداة بتفعيل هذا الجانب دون وضع الآليات لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في التعليم؛ (2) ضعف معايير جودة التعليم، وضعف مخرجاته، بالإضافة إلى ضعف الخدمات التعليمية، وعدم اعتماد الجودة؛ (3) ندرة إتاحة الفرص الكافية لبعض الأفراد للمشاركة في

مراحل العمل المجتمعي؛ (4) الفجوة الكبيرة بين العاملين في المؤسسات التعليمية وأصحاب القرار في مؤسسات المجتمع، وقلة الاهتمام بغالبية فئات المجتمع؛ (5) محدودية معرفة المشاركين لحدود مشاركتهم، وفقد التوازن بين الشركاء، واحتمالية غلبة المصلحة الشخصية على كثير من المشاركات المجتمعية، مما يؤدي إلى تعطيل فاعلية جميع الأطراف المشاركة؛ (6)غياب التنسيق وتبادل الأفكار والخبرات بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلي. وقدمت توصيات عديدة للتغلب على تلك المعوقات أهمها:

- تعزيز ثقافة داعمة للمشاركة المجتمعية.
- وضع خطة للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية، وتتضمن تحديد الأهداف، الأنشطة، مسئول التنفيذ، زمن التنفيذ، متابعة التنفيذ، توزيع الأدوار.
- إعلان المؤسسات التعليمية عن الإنجازات المتبادلة بينها وبين المجتمع المحلي.
- استطلاع رأي المعنيين عن وضع المؤسسة التعليمية ومدى تحقيقها لأهدافها.
- عقد دورات تدريبية حول كيفية مخاطبة الرأي العام.
- شراكة فعالة بين المؤسسة التعليمية والأسرة والمجتمع المحلي.
- القياس والمتابعة من خلال خطة واضحة للمتابعة والتقييم وفق مؤشرات محددة.

وعند الحديث عن تطور التعليم الجامعي في الكويت نجد أنه بدأ بإنشاء جامعة الكويت في عام 1964 وإنشاء المكتبات العامة في كل منطقة سكنية، وإرسال عدد كبير من الطلبة الكويتيين في بعثات دراسية إلى الخارج، بالإضافة إلى إنشاء مراكز للأبحاث العلمية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وتأهيل الطاقات البحثية في دعم جهود البحث العلمي في مختلف المجالات سواء في داخل الكويت أو خارجها. وذلك بتمويل كامل من الدولة؛ ونظراً للنمو السكاني في البلاد وتزايد التزامات الدولة في جهود بناء المجتمع والنهضة التنموية التي شهدتها البلاد، أدى إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية مقارنة بالإيرادات النفطية، مما نتج عنه انحسار دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي، وتفاقم مشكلة التعليم الجامعي في المجتمع الكويتي، لعدم استطاعة المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية استيعاب مخرجات التعليم العام ولعدم توافر البدائل، بالإضافة إلى عدم مشاركة القطاع الخاص والخيري في دعم وتمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي لتولي الدولة هذه المهمة

بكل جوانبها، مما دعت الحاجة إلى سن القوانين لمشاركة القطاع الخاص والأهلي في دعم البحث العلمي وتأسيس مؤسسات التعليم الجامعي بالمشاركة الفعلية مع الدولة. ونتج عن هذه المشاركة جامعات خاصة متعددة وجامعتان حكوميتان (الشطي، 2010).

وبعد ذلك ظهر مصدر جديد لدعم التعليم الجامعي والبحوث العلمية سُمي (بوقف نهوض تهيئة الأجواء التنفيذية والبحثية والعلمية)، إذ قام بتنفيذ عدد من البرامج العلمية، ومن هذه البرامج ما يلي: (1) ابتعاث الطلبة الكويتيين المتخصصين في مجالات البحث العلمي، وذلك لنيل درجات علمية عليا في مختلف الجامعات المعتمدة عالمياً، وتبني إنتاجهم العلمي بعد تخرجهم لتنمية المجتمع الكويتي؛ (2) إنشاء المكتبة الوقفية بالأمانة العامة للأوقاف وتكوين جهازها العلمي والفني والإداري، إذ أصبحت اليوم من أكبر المكتبات المتخصصة في شئون العمل التطوعي الوقفي في الكويت، وسُميت مؤخراً بمكتبة علوم الوقف ومقرها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت؛ (3)ترجمة العديد من الأبحاث العلمية والأدبيات المهتمة في شئون المجتمع المحلي والعلاقة بينه وبين الدولة (حنفي، 2010).

**ثالثاً: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت، ودور المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في تطويرها.**

يعد الاتجاه إلى التنمية المهنية ضرورة ملحة للقيادات والأفراد في أي مؤسسة؛ لإسهامها في المحافظة على تطورها والتكيف مع المتغيرات المتسارعة حولها.

فالتغيرات التي تطرأ على وظائف مؤسسات التعليم العالي واستراتيجيات تقويمها تستلزم الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمختلف مجالاتها التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع، بالإضافة إلى أن أهداف الجامعات الحديثة تتكامل فيما بينها لتحقيق غاياتها على أفضل مستوى، وذلك من خلال التكامل بين مهمة التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتأكيد الهوية الوطنية في إطار المجتمع العالمي المعاصر. وحيث إن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم حجر الزاوية ولهم دور أساس في تحقيق الجودة التعليمية بجامعاتهم، دعت الضرورة إلى التنمية المهنية المستمرة

لأعضاء هيئة التدريس، حتى يتسنى لهم العمل بدافعية عن طريق التنمية المستمرة لمعارفهم وقدراتهم التدريسية والبحثية (الملا، 2007).

وجدير بالذكر أن المشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي أصبحت ضرورة لتنمية التعليم الجامعي والمجتمع على حد سواء. ولتحقيق هذه المشاركة يجب وضع الشروط التالية؛ (1) وجود أهداف مشتركة يسعى كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية لتحقيقها؛ (2) استعداد الطرفين لتبادل المعارف والخبرات والإمكانات المتنوعة، مثل: نقل التكنولوجيا، والتمويل المادي، والمشاركة في الإدارة؛ (3) ارتباط رسالة الجامعة ورؤيتها وخططها الاستراتيجية بالقضايا المتعلقة بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع؛ (4) دراسة كل طرف للآخر لتحديد الإمكانات المتعلقة بكل طرف؛ (5) إعادة النظر في التركيب الوظيفي القائم في الطرفين في ضوء تغير الأدوار المترتب عن قيام علاقة المشاركة؛ (6) وضع إطار تشريعي ملزم للطرفين لتنظيم العلاقة بينهما وأوجه التبادل؛ (7) كتابة عقد بين الطرفين يتناول الأهداف والواجبات والحقوق الملزم بها كل طرف، مع تحديد سبل التعاون؛ (8) وضع خطة استراتيجية لتنفيذ ما نص عليه العقد، مع توضيح المسئوليات، وزمن التنفيذ، وسبل الرقابة والتقويم؛ (9) تكوين جهاز إداري يتضمن أعضاء ممثلين من الطرفين، تكون مهمته مراقبة تنفيذ الخطة، وتقييم مراحلها، وتقديم التغذية الراجعة(جمعة، 2018).

وفي ضوء المتغيرات المجتمعية المحيطة بالمؤسسة التعليمية ومشاركة المجتمع المحلي في تقليل حجم الأعباء الواقعة على الدولة، أصبح من الضروري استقلالية المؤسسة التعليمية في صنع القرار، وزيادة المسئولية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يتوجب عليهم تنمية أنفسهم مهنياً، بالإضافة إلى تنمية زملائهم ورؤسائهم، بهدف تحديث المعارف باستمرار وفقاً لمتطلبات مجتمع المعرفة؛ وعند إعادة هندسة التنمية المهنية تتحول المؤسسة التعليمية إلى منظمة تعلم، من خلال استحداث أفكار وقواعد جديدة تركز على الزمالة، وتحفيز الهيئة التدريسية على تبني اتجاهات ونماذج إبداعية عن طريق آليات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، مما ينتج عنه تركيز المؤسسة التعليمية على موازنة مواردها مع الأوضاع المتغيرة لمجتمعها بما يحقق تطلعات جميع الأطراف المشاركة (الحمادة، 2014). ولذلك يجب عند القيام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مراعاة التخطيط وتحديد الاحتياجات التدريبية من منظورهم، وتنفيذ برامج التدريب المخطط لها، وتقييم الأداء بعد ذلك،

ومراقبة النتائج بما يعود بالإيجاب على واقع المؤسسة التعليمية، من خلال إضفاء جو من المنافسة والإبداع بين أعضاء هيئة التدريس وتبادل المعلومات والمهارات فيما بينهم، لرفع المستوى الأكاديمي والتربوي وتحقيق التميز المؤسسي.

وعند الانتقال إلى التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، ذكر الديحاني(2016) أنها مجموعة من العمليات والبرامج العلمية المخططة المتكاملة والمتمثلة في ورش العمل والدورات، التي تهدف إلى تطوير مهارات وكفايات أعضاء الهيئة التدريسية في المجال الإداري والأكاديمي، لتحقيق التغيرات الإيجابية في قدراتهم واتجاهاتهم. وتتمثل أهمية التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بما يلي: (1) طبيعة مهام عضو الهيئة التدريسية التي تتطلب الاطلاع المستمر على أحدث ما توصلت إليه المعرفة، لزيادة إنتاجيتهم في مجالات عملهم، وهي: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وبسبب التطورات العالمية في مجال البحث العلمي دعت الحاجة إلى أعضاء هيئة تدريس أكفاء مؤهلين علمياً ومهنياً لأداء أدوارهم المتجددة بشكل فعال، ويتحقق ذلك من خلال تبني مؤسسات التعليم العالي لبرامج التنمية المهنية؛ (2) التغيرات الاجتماعية المستمرة، حيث إن الجامعات تعد بمنزلةِ أنظمة اجتماعية سياسية اقتصادية متداخلة يصعب الفصل بينها، ومن أهدافها الأساسية خدمة المجتمع والتفاعل مع قضاياه وتحقيق متطلباته، وتعد برامج التنمية المهنية من أهم البرامج التي تتيح الفرص لأعضاء هيئة التدريس بالابتكار ورفع مستوى الثقافة التنظيمية؛ (3) رفع مستوى أداء الجامعة عامةً، حيث إن التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس تعد بمنزلةِ مرآة تعكس مكانة وجودة الجامعة، بالإضافة إلى أنها أداة تساعدهم على التفاعل الثقافي والاجتماعي داخل البيئة الجامعية.

ولذلك تسعى جامعة الكويت لتطوير برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس؛ لكونها مدخلاً لبناء رأس المال الفكري المتمثل في الرصيد المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس الموجه نحو تحقيق الميزة التنافسية. ومن أهم عناصر رأس المال الفكري ما يُطلق عليه برأس مال العلاقات، الذي يتحقق من خلال تعاون الجامعة والمجتمع المحلي وتفعيل المشاركة المجتمعية، ومن ثَمَّ تحقيق ما تهدف إليه التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من خدمة للمجتمع، وتوفير الموارد المادية والمكافآت التشجيعية للإنتاج البحثي والاستشاري الذي يُسهم في إنتاج المعرفة وتطبيقها لحل مشكلات

المجتمع والنهوض به باعتباره استثماراً عالمياً. بالإضافة إلى ضرورة بناء هيكل تنظيمي متطور في جامعة الكويت، وتحديد آليات واضحة تسمح بالتعاون وتضافر الجهود بين قيادات الكليات وأفراد ومؤسسات المجتمع، لوضع استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

وأشار الحربي (2015) إلى ضرورة الدعم المادي والبشري بالمشاركة المجتمعية، لأجل مساعدة قيادات الجامعة في أداء مهامهم، وهي متمثلة أولاً: بمهام التدريس والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، مثل: (1) استناد الترقيات على البحث العلمي في سلم الوظائف الأكاديمية، هذا الأمر له الأثر على عطاء عضو التدريس وعلى دافعيته، ويترتب عليه ضغط وأعباء يصرف نظره عن الاهتمام بجودة تدريسه واستحداث أساليب جديدة والتطوير من أدائه. (2) ما زالت الأساليب القديمة في التدريس الجامعي مسيطرة على قناعات بعض أعضاء هيئة التدريس وجدوى فعاليتها، وعدم الاتفاق على تحديد مواصفات التدريس الجامعي الجيد، ثانياً: مهام البحث العلمي والإسهام في حل المشكلات التي تواجهه، مثل: (1) قلة تمويل البحث العلمي؛ (2) نقص طبقة مساعدي الباحثين؛ (3) قلة حضور الندوات والمؤتمرات العلمية؛ (4) نقص المراجع العلمية المتخصصة؛ (5) قلة المجلات العلمية لنشر بحوث أعضاء هيئة التدريس؛ (6) العبء الدراسي؛ (7) نقص الأجهزة العلمية والمعدات اللازمة للبحوث التطبيقية، ثالثاً: مهام خدمة المجتمع، إذ تقوم فلسفتها على مزج الجامعة بمؤسسات المجتمع المختلفة والتخطيط المدروس لتلبية احتياجات المجتمع والمشاركة في التنمية بمختلف مجالاتها، ولتحقيق ذلك يتطلَّب الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية للربط بين سياسات التعليم العالي وأهداف التنمية الشاملة.

وجدير بالذكر، أن برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت تقدم من خلال (مركز التقييم والقياس) والذي يتكون من ثلاثة أقسام، هي: قسم تطوير التدريس، قسم التقويم، ومكتب للاستشارات والقياس. ويقوم هذا المركز بعددٍ من الأدوار الهامة؛ منها: تقديم الدورات وورش العمل المصمَّمة لأعضاء هيئة التدريس، المتابعة والإشراف على نظام تنمية القدرات العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس، تطوير طرق التدريس واستراتيجياته، كالتعليم عن بعد والوسائط المتعددة (جامعة الكويت، 2018). ولذلك دعت الحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي لمساعدة قيادات الجامعة

في زيادة وتطوير المراكز العلمية المتخصصة في إعداد وتقديم برامج التنمية والتطوير بجامعة الكويت، وزيادة عدد البعثات الخارجية والمنح لمواكبة مستحدثات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وقيادات مؤسسات التعليم العالي.

وأكَّد الهولي (2014) أهميةَ التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت؛ وذلك لما تنفرد به كلية التربية عن باقي الكليات في إعداد وتعليم الآخرين ليقوموا بالتدريس مستقبلاً بشكل فعال. وقدم تجربة جمعية معلمي المعلم Association of Teacher Educators ويرمز لها اختصاراً بالحروف (ATE) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتركز الجمعية على تنمية وتميز الهوية المهنية الخاصة بمعلمي المعلم، وتضم هذه الجمعية عضوية أفراد مستقلون وليسوا مؤسسات تعليمية يمثلون أكثر من 700 كلية وجامعة عالمية، وأفراد يمثلون أكثر من 500 نظام مدرسي وتعليمي، بالإضافة إلى أن لها ممثلين في مؤسسات اعتماد برامج إعداد المعلمين. ويصدر عنها مجلتان علميتان محكمتان هما:The New Educator and Action in Teacher Education ، وتمنح جوائز علمية، مثل جائزة البحث العلمي المتميز في مجال إعداد المعلمين، جائزة برنامج إعداد المعلمين المتميز، وجائزة رسالة الدكتوراه المتميزة في مجال إعداد المعلمين. وترتكز جمعية معلمي المعلم (ATE) على تسعة معايير، يأتي المعيار الأول وهو معيار التدريس كأهم معيار ويشمل كفايات التدريس وكفايات التقييم، ثم يليه معيار الكفاءة الثقافية، معيار العلم، التنمية المهنية، بناء البرامج، التشارك، دعم المجتمع، مهنة إعداد المعلم، وأخيراً معيار الرؤية.

وكلية التربية في جامعة الكويت تتفق مع الرؤى والتطلعات التي تتبناها جمعية معلمي المعلم في تطوير أدوار وكفاءات أعضاء هيئة التدريس فيها. غير أن توجهات كلية التربية في تطوير ممارسات هيئتها التدريسية بشكل خاص، لم تصاحبها رؤى معلنة في كيفية تحقيق هذه التنمية والتطوير في مهارات ومعارف أعضاء هيئتها التدريسية، وهذا بدوره جعل التطور المأمول من الهيئة التدريسية يسير بنمط بطيء قد لا يتوافق مع طموحات وتطلعات الكلية. لذلك، يجب المساهمة في تطوير وتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت من خلال تبني برنامج معلن للتدريب الانتظامي، يشمل موضوعات تدريبية مخطط لها طبقاً لاحتياجاتهم، وإشراك كل من يعنيه الأمر في عملية التنمية المهنية.

وعند الحديث عن دور المشاركة المجتمعية في تطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية، أكَّد الحربي (2016) ضرورةَ تفعيل مشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي في تهيئة الإمكانات الملائمة من جهة، ووضع البرامج التدريسية والتطويرية من جهة أخرى، بإدراج أساليب تفعِّل من دور أعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع، وهي على صور: (1) إيلاء الاهتمام من التعليم العالي إلى المهن التقنية والصناعية، والتوجه لإعدادها وتقدير ما تتطلبه القطاعات التجارية والصناعية من هذه المهن، ومعرفة ما يحتاجه المجتمع إليها، وربط تلك الاحتياجات والمتطلبات بسوق العمل؛ (2) معرفة مدى توافق التخصصات المقترحة وملائمتها للواقع المجتمعي، ومعرفة المهارات الملائمة ومناسبتها وإدراجها في الأنظمة التدريسية ومناهجها؛ (3) الحث على مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة والفعاليات المجتمعية، ودعمهم في هذه الأنشطة (ندوات، جمعيات، أنشطة ميدانية، ولقاءات إعلامية؛ (4) توجيه اهتمام أعضاء هيئة التدريس لبحث المشكلات المجتمعية بالطرق العلمية؛ (5) تحفيز أعضاء هيئة التدريس على القيام بأبحاث مشتركة مع الجامعات والمؤسسات المختلفة، وتسهيل إجراءات السفر الإدارية والمادية؛ (6) زيادة الفاعلية والمبادرة لدى أعضاء هيئة التدريس على إثراء تجاربهم العلمية والمهنية، والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل والندوات ذات العلاقة بالتخصص؛ (7) زيادة الاهتمام بإقامة برامج تدريبية وتطويرية في مجال التدريس ومهاراته، باعتبار هذه البرامج جزءاً مهماً لبناء الخبرات وتحسين مخرجات التعليم؛ (8) تحديث وتطوير المناهج الدراسية دورياً، والتخفيف من العبء التدريسي عن أعضاء هيئة التدريس لإتاحة الفرصة أمامهم لتنمية قدرات البحث العلمي؛ (9) سن قوانين جديدة لتفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي، وتوفير الدعم المادي والمعنوي للأبحاث العلمية، وتقديم المنح الدراسية.

ومن هذا المنطلق، وضع الديحاني (2017) رؤية مستقبلية تدعو إلى تطوير دور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، من أجل تحقيق الميزة التنافسية لجامعة الكويت من خلال تنفيذ الآليات التالية: الآلية الأولى: توكيد مفهوم الميزة التنافسية؛ الآلية الثانية: تطوير الأداء التدريسي؛ الآلية الثالثة: تطوير البحوث العلمية؛ الآلية الرابعة: تطوير خدمة المجتمع من خلال وضع جامعة الكويت خطة استراتيجية لأعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع الكويتي، واستثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس في تقديم استشارات لقطاعات الأعمال المختلفة في المجتمع، وإتاحة فرص التبادل

الثقافي بينهم، وتوظيف مرافق الجامعة لخدمة المجتمع؛ الآلية الخامسة: تطوير الموارد البشرية؛ الآلية السادسة: تطوير مجال التكنولوجيا؛ وأخيراً الآلية السابعة: تطوير إنتاج المعرفة.

وأضاف المطيري (2018) رؤية مقترحة لتطوير أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، تتلخص فيما يلي: (1) ضرورة تفعيل الأساليب الحديثة في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، مثل عقد الشراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي من جهة، وهذا ما تهدف إليه الدراسة الحالية، والمشاركة في المؤتمرات العلمية للتنمية المهنية، وأساليب التنمية المهنية الإلكترونية، والتبادل المهني، والزيارات الميدانية، وحلقات النقاش، والورش التعليمية؛ (2)تعد الأساليب الحديثة في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس هدفاً استراتيجياً يؤدي إلى رفع تصنيف جامعة الكويت عربياً وعالمياً؛ (3) إثراء الدورات التدريبية في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالمستجدات الحديثة؛ (4) ضرورة الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس؛ (5) الحاجة إلى التعرف على الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت من منظورهم. وهذا ما هدف إليه العنزي (2019) في دراسته للتعرف على الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في مجالات المهارات (التدريسية، الشخصية، البحثية، التقنية، والقيادية). إذ لاحظ ارتفاع درجة الاحتياجات التدريبية في مجالات المهارات وترتيبها تنازلياً كما يلي: المهارات الشخصية، ثم المهارات التدريسية، ثم المهارات البحثية، ثم المهارات القيادية، وأخيراً المهارات التقنية.

ولذلك تدعو الحاجة إلى ضرورة تضافر الجهود والتعاون بين الإدارة الجامعية وعمادات الكليات لتبني برنامج تدريبي شامل يتضمن الطابع النظري والتطبيقي، ويتمثل في إثراء أعضاء هيئة التدريس في مجالات الاحتياجات التدريبية الخمسة آنفة الذكر، وتركيز الجهود على تطوير المهارات التي يحتاجها أعضاء هيئة التدريس، وتحفيزهم على المشاركة والتفاعل في الدورات التدريبية والورش بانتظام. وضرورة استحداث جهاز متخصص لدعم ومتابعة تنفيذ البرنامج وتقييمه.

**الدِّراسات السابقة:**

سوف تتناول الباحثة في هذا القسم نماذج من دراسات سابقة، أجنبية وعربية، تتمحور في مجملها حول المشاركة المجتمعية في التعليم العالي، ودورها في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات، مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم.

**الدراسات العربية:**

قدمت القضيبي (2021) دراسة مزجية mixed method study بعنوان: واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والتعرف على متطلبات وصعوبات تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع. وتكوَّن مجتمع الدراسة من القيادات الجامعية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. واشتملت عينة الدراسة على (179) قيادة. وقد استخدمت الباحثة الاستبانة والمقابلات أدواتٍ للدراسة. وتوصلت إلى العديد من النتائج، أهمها:(1) جاء واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدرجة متوسطة(2.14)؛ (2) جاءت متطلبات تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدرجة عالية، ومن أهم تلك المتطلبات السماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالعمل كمستشارين لدى مؤسسات المجتمع، وانعكاس الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي بالجامعة على احتياجات مؤسسات المجتمع، وإعداد الكفاءات وتنمية قدرات الأفراد، وسن تشريعات تلزم الشراكة والتعاون، وجود قنوات اتصال فعالة، والتقويم المستمر للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع من خلال إشراك العديد من الخبراء، وعقد الشراكات المجتمعية وتبني بعض المشروعات المشتركة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وأخيراً حث المؤسسات على تمويل تلك المشروعات مقابل إشراف الجامعة عليها وتطويرها؛ (3) جاءت صعوبات تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدرجة عالية، ومن أبرز هذه الصعوبات وجود عقبات في التمويل، عدم وجود إستراتيجيات فعالة لتفعيل الشراكة المجتمعية، وعدم مرونة الأنظمة

والتشريعات، وجود بعض الاتجاهات التي تقاوم التغيير وتتحفظ في مجال الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، اهتمام الجامعة بأدوارها في التدريس والبحث العلمي، مما كان له الأثر في ضعف دورها في خدمة المجتمع، وأخيراً ضعف قنوات التواصل بين قيادات الجامعة ومؤسسات المجتمع. وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: ضرورة التوعية بأهمية الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، من خلال تحديد آليات واضحة لنشر ثقافة الشراكة المجتمعية، وذلك عن طريق فرق عمل متخصصة تتولى تضمين هذه الثقافة في الندوات الإرشادية والأنشطة الجامعية، تفعيل ممارسات الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بشكل أكبر، وتدعيم مجالاتها البحثية والاجتماعية والاقتصادية، الاستثمار الأمثل للموارد وتنفيذ مبادرات استثمارية ذات جدوى اقتصادية.

وأضاف العصيمي (2020) دراسة مسحية بعنوان: واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية ودرجة مساهمة مجالاتها (الثقافية، التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية، البحثية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومعرفة دلالة الفروق بين استجاباتهم تبعًا لبعض المتغيرات المدروسة. واتَّبعت الدراسة منهجًا وصفيًّا تحليليًّا، أما الاستبانة كانت أداةً الدراسة، متضمنة (50) عبارة وُزِّعت على خمسة مجالات. ثم توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، هي: (1) أن واقع الشراكة المجتمعية في هذه الجامعة جاءت بدرجة متوسطة (3.35)، ورُتِّبت مجالاتها تنازليًّا: الثقافية، ثم التعليمية، ثم الاقتصادية، ثم الاجتماعية، ثم البحثية. وقد أتت جميع درجات ممارسة هذه المجالات بدرجات متوسطة، من غير الثقافية فإنها بدرجة عالية (3.66) أما التعليمية فكانت قريبة جدًا من درجة العالية (3.40). ولوحظ فروق دلالية عند مستوى(0.01) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس عن واقع الشراكة المجتمعية ودرجة ممارسة مجالاتها التي تعود إلى نوع الكلية للكليات النظرية، وللنوع لأجل الذكور، ولسنوات الخبرة لأكثر من عشر سنوات. ولا يلحظ فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس عن واقع الشراكة المجتمعية، ودرجة ممارسة مجالاتها قد تعود إلى الدرجة العلمية، ولا في درجة إسهام المجالين: التعليمية والاجتماعية قد تعزى للنوع، ولا في درجة ممارسة المجالات: الثقافية والاجتماعية والاقتصادية قد تعود إلى سنوات الخبرة. وأخيرًا،

أوصت الدراسة بالتفعيل الأكبر لممارسات الشراكة المجتمعية بالجامعة، ودعم مجالاتها البحثية والاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الأبحاث والمقاربات التطبيقية والبيئية ذات الجودة، وتنفيذ المبادرات والمشاريع الاستثمارية والريادية.

وتطرق الخصاونة (2020) لدراسة بعنوان: مستوى الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران والمجتمع المحلي في منطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة أداة تضمنت (25)عبارة موزعة على ثلاثة مجالات هي: (البرامج الأكاديمية، والبحث العلمي، والمشاركة في الخدمة العامة والأنشطة)، واشتملت عينة الدراسة على (158) من أعضاء هيئة تدريس. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مجيء مستوى الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران كان بدرجة متوسطة (3.078)، ورُتّبت مجالاتها تنازليًّا، من حيث: المشاركة في الخدمة العامة والأنشطة، البرامج الأكاديمية، البحث العلمي. وتوصلت الدراسة –أيضًا– إلى لا يوجد فروق دالة إحصائيًّا تعود إلى أثر متغير الخبرة ومتغير الرتبة الأكاديمية في مستوى الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لكل المجالات وللأداة. وأوصت تلك الدراسة بما يلي: (1) وضع أنظمة تساعد الجامعات في فتح أبوابها للتشارك مع المجتمع؛ (2) تعزيز البرامج الأكاديمية وإثراء البحث العلمي للإسهام في تنمية المجتمع؛ (3) إجراء الدراسات التي تبحث في المشاركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.

وقدمت الباحثتان الثنيان والبازعي (2020) دراسة بعنوان: دور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والمعوقات التي تحول دون ذلك. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة الدراسة تضمنت أربعة مجالات هي: (الجانب الإنساني والاجتماعي، والجانب المادي والاقتصادي، والجانب البيئي والصحي، والجانب العلمي والبحثي والاستشاري)، وتكونت عينة الدراسة من (351) عضواً من

أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة موافقة عينة الدراسة على دور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية كانت كبيرة (3.782). وترتيب مجالاتها تنازلياً: الجانب الإنساني والاجتماعي، الجانب العلمي والبحثي والاستشاري، والجانب البيئي والصحي، وأخيراً الجانب المادي والاقتصادي.

وكذلك أظهرت النتائج أن أهم دور للجامعة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص هو تنفيذ برامج ومشروعات للمحافظة على هوية وثقافة المجتمع ومواجهة الغزو الفكري وآثاره على المجتمع، وتحفيز طلاب الجامعة على المشاركة في تلك البرامج والمشروعات. وأشارت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة حول موافقتهم لدور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال ممارسة المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بالجانب الإنساني والاجتماعي، والجانب العلمي والبحثي والاستشاري تعزى لاختلاف النوع، والفروق لصالح الذكور. وكذلك توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول موافقتهم لدور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال ممارسة المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بالجانب المادي والاقتصادي، والجانب البيئي والصحي تعزى لاختلاف النوع، لصالح الذكور.

ومن ناحية أخرى، كشفت الدراسة عن أهم الصعوبات التي تحول دون تفعيل جامعة القصيم للشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية هو ضعف قنوات الاتصال بين الجامعة وتلك المؤسسات، وأهم مقترحات تطوير دور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص هو نشر الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية وما لها من آثار إيجابية لدى منسوبي الجامعة.

وقد أوصت الدراسة بما يلي: (1) ضرورة التوعية بأهمية دعم الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ مشاريعها وبرامجها؛ (2) تطوير الحوافز، وتقديم الجوائز المناسبة التي تمثل دوراً بارزاً في مشاركة منسوبي الجامعة ببرامج المسئولية الاجتماعية بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص؛ (3) تحديد إطار عام لمشاركة منسوبي الجامعة في برامج الشراكة المجتمعية مع

مؤسسات القطاع الخاص وتكوين علاقات مهنية معهم؛ (4) توسيع قنوات الاتصال بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، ورفع مستوى التنسيق والتكامل بينهما؛ (5) التركيز على زيادة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ برامج الشراكة المجتمعية في مجال المسؤولية الاجتماعية بطرق حديثة.

وأضاف الغنيم ومرتضى دراسة (2019) بعنوان: دور القيادات الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر الطلبة، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القيادات الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر الطلبة، والتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغيرات (النوع، المسار الأكاديمي، المستوى الدراسي). ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بتطوير استبانة تكونت من خمسة مجالات، هي: (الشراكة مع الأسرة، خدمة المجتمع، تنمية موارد المجتمع المحلي، العمل التطوعي، العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع) بمجموع (50) فقرة. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من الذكور والإناث البالغ عددهم (36820) طالباً وطالبة، واختيرت عينة عشوائية بلغ عددها (1841) طالباً وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

جاءت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو دور القيادات الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بدرجة منخفضة في جميع مجالات الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.13). وجاء ترتيب المجالات الخمسة تنازلياً كما يلي: مجال العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع، مجال العمل التطوعي، مجال تنمية موارد المجتمع المحلي، مجال خدمة المجتمع، وبالمركز الأخير جاء مجال الشراكة مع الأسر.

توجد فروق دالة إحصائياً بين وجهات نظر أفراد العينة في كل المجالات تعزى لمتغير النوع وكانت لصالح الإناث، كما توجد فروق باختلاف المسار الأكاديمي وكانت لصالح الكليات العلمية، أيضاً توجد فروق تبعاً لمتغير المستوى الدراسي لصالح المستوى السادس فأكثر. وفي ضوء تلك النتائج جاءت التوصيات بتنظيم زيارات ميدانية يقوم بها الطلبة لبعض الشركات والجمعيات والمراكز الطبية والمدارس، وكذلك ترتيب زيارات لمديري الشركات والمؤسسات للجامعة، لدعم التخصصات

المختلفة بحسب طبيعتها، والعمل على إصدار لائحة تنظيمية للمشاركة المجتمعية في الجامعة، تتضمن قائمة الجهات المتعاونة، والحوافز والمخالفات.

وقدم الباحثان الزعبي والزبون (2019) دراسة بعنوان: واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والأعضاء الأكاديمية من قياداتها في الجامعات الأردنية للتصدي لظاهرة العنف الجامعي. وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والأعضاء الأكاديمية من قياداتها بالجامعات الأردنية، للتصدي لظاهرة العنف الجامعي، وانتهجت الدراسة منهجًا وصفيًّا مستخدمةً الاستبانة أداةً لجمع بياناتها لوصفها وتحليلها، وتضمنت مجالين هما: واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية، ومعيقات للمشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية. واشتملت العينة من (267) عضوًا، منهم (92) قيادياً أكاديمياً والآخر (175) عضوًا من مجالس النقابات المهنية والعمالية، وأظهرت نتائجها ما يلي: (1) أتت درجة تقدير أعضاء النقابات المهنية العمالية والأعضاء الأكاديمية بقياداتها في الجامعات الأردنية على المجال الأول واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية على المستوى الكلي، بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (2.88)؛ و(2) أن درجة تقدير أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية على المجال الثاني معيقات للمشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية ككل جاءت –أيضاً– متوسطة بمتوسط حسابي (3.42).

وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) على درجات تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية الرسمية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على مجالي واقع المشاركة، ومعيقات المشاركة المجتمعية لصالح عميد كلية. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً على درجات تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية الرسمية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تعزى لمتغير سنوات الخبرة على المجال (واقع

المشاركة المجتمعية) لصالح من خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً للمجال (معيقات المشاركة المجتمعية).

وقد أوصت الدراسة بضرورة تنمية روح المشاركة المجتمعية لدى الإداريين في الجامعات الأردنية وتحفيزهم على التواصل مع النقابات المهنية والجمعيات الأهلية، ضرورة الاستفادة من المنح التي تقدم في مجال الدعم المهني للنقابات المهنية والمساهمة في إعداد قاعدة مهنية للطلبة.

وأضاف المضياني وآخرون (2017) دراسة بعنوان: دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع اليمني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار والبالغ عددهم (309) عضواً، واختيرت عينة الدراسة البالغ عددهم (103) من أعضاء هيئة التدريس. وكانت أداة الدراسة استبانةً تضمنت أربعة مجالات: نشر الوعي المجتمعي، تقديم الاستشارات، التعليم والتدريب المستمر، والبحوث التطبيقية. وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ضعيف (1.58). وجاء ترتيب مجالاتها تنازلياً: التعليم والتدريب المستمر، نشر الوعي المجتمعي، البحوث التطبيقية، وتقديم الاستشارات.

وقدمت محمد (2017) دراسة بعنوان: تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. إذ هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدرجة في تفعيل المشاركة المجتمعية لرؤساء الأقسام في الجامعات الأهلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة الاختلاف في وجهات النظر باختلاف المتغيرات المستقلة كـ(النوع، والكلية، والمرتبة الأكاديمية، وسنين الخبرة). واتبعت الدراسة منهجًا وصفيًّا مسحيًّا لتحقيق أهدافها، واشتمل مجتمع الدراسة على كل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية، والذي بلغ عددهم (1812). واختيار العينة الطبقية العشوائية، إذ كان عددهم (353) فردًا، واستُخدمت استبانة اشتملت على (28) فقرة توزَّعت على ثلاثة مجالات، وهي: (مجال التنمية المهنية في إدارة القسم وأعضاء هيئة

التدريس، ومجال الدعم والتمويل، ومجال ملائمة الخريجين لاشتراطات سوق العمل ومتطلباته)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن درجة تفعيل الشراكة المجتمعية لرؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الأهلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت مرتفعة (3.72)، وأتى ترتيب المجالات تنازلياً على الصورة التالية: مجال التنمية المهنية لإدارة القسم وأعضاء هيئة التدريس، ثم مجال ملاءمة الخريجين لاشتراطات سوق العمل ومتطلباته، وآخرًا مجال الدعم والتمويل. أيضًا توصلت النتائج إلى ظهور الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تفعيل الشراكة المجتمعية لرؤساء الأقسام في الجامعات الأهلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وفقًا لمتغير النوع من فئة الإناث، ولم يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقًا لمتغيرات الكلية، والمرتبة الأكاديمية، وسنين الخبرة. وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: (1)تنسيق الاتفاقات مع المراكز البحثية الخدمية لتحقيق نتائج أفضل في التنمية؛ (2) رصد كيفية تطبيق هيئة التدريس للاتجاهات المعاصرة في طرق التدريس وأساليبه؛ (3) إتاحة التدريب والتطوير باستمرار لأعضاء هيئة التدريس في أثناء خدمتهم؛ (4) الاستعانة بالموارد المالية التي ترد من المجتمع المحلي؛ (5)تنظيم الأنشطة المجتمعية المشاركة وتوثيقها؛ (6) إعداد ميزانية تلائم المشاركة المجتمعية بنسبة من ميزانية القسم؛ (7) إعداد بحثًا مماثلًا على الجامعات الحكومية، ومحاولة ربط المشاركة المجتمعية بمتغيرات، مثل: الجودة، والميزة التنافسية.

وتطرقت دراسة العيلة (2017) بعنوان: واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي، والتعرف على جهود تلك الجامعات في تحسين الأداء المؤسسي. ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانتين، الأولى حول واقع الشراكة مكونة من (38) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، متطلبات الشراكة الفاعلة، أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والاستبانة الثانية حول تحسين الأداء المؤسسي مكونة من (35) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: الإدارة الفاعلة والقيادة، التخطيط للتحسين، استثمار الموارد، وجودة العمليات. وتمثلت عينة الدراسة في (313) عضو هيئة تدريس من الجامعات (القدس المفتوحة، الأزهر،

الإسلامية). وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن درجة التقدير الكلية لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متوسطة، وجاء ترتيب مجالات الاستبانة الأولى تنازلياً: مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ثم متطلبات الشراكة الفاعلة، وأخيراً أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص. وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 بين متوسطات درجة تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص تعزى إلى متغير الرتبة العلمية لصالح (أستاذ مساعد)، وسنوات الخدمة لصالح (15-7سنة). وجاءت درجة التقدير الكلية لتحسين الأداء المؤسسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متوسطة أيضاً، وجاء ترتيب مجالاتها تنازلياً: استثمار الموارد، جودة العمليات، التخطيط للتحسين، وأخيراً الإدارة الفاعلة والقيادة. وكذلك توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 بين متوسطات درجة تقدير أفراد العينة لجهود الجامعات في تحسين الأداء المؤسسي تعزى إلى متغير الرتبة العلمية لصالح (أستاذ مساعد)، وسنوات الخدمة لصالح (7سنوات فأقل).

وتناول العتيبي (2015) دراسة بعنوان: مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة. حيث هدفت إلى التعرف على درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على (113) عضواً من القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة كانت متوسطة، وترتيب مجالاتها تنازلياً: التنمية الاقتصادية، التنمية التعليمية، التنمية الإدارية، التنمية الصحية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، وأخيراً التنمية الثقافية.

وأضاف الشايع (2015) دراسة بعنوان: الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع مع تصور مقترح. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية؛ والتعرف على آراء عينة الدراسة المتمثلة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وتحليل تقديراتهم لواقع التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية في ضوء المتغيرات الآتية: المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، وجهة العمل. وتقديم تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية

ومؤسسات المجتمع. ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستبانة مكونة من أربعة محاور كما يلي: (1) واقع التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع؛ (2) دور الجامعات السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع؛ (3) دور مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع الجامعات السعودية؛ (4) المعوقات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: (1) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على وجود تعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع وذلك بنسبة (73.6)؛ (2) أن أكبر درجات التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع تتمثل في اهتمام الجامعات السعودية بتقديم البرامج التدريبية والاجتماعية؛ (3) أن أقل درجات التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع تتمثل في تزويد الجامعات السعودية القطاعين الحكومي والأهلي بحاجاتهما من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة المهن وتطورها؛ (4) أن أكبر دور للجامعات السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع يتمثل في تقديم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع ومؤسساته؛ (5) أن أقل دور للجامعات السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع يتمثل في تشجيع مؤسسات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة؛ (6)أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على دور مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع الجامعات السعودية وذلك بنسبة (71.2)؛ (7) أن أكبر دور لمؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع للجامعات السعودية يتمثل في الإسهام في دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة بالاشتراك مع الجامعات السعودية؛ (8) أن أقل دور لمؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع الجامعات السعودية يتمثل في تأسيس مراكز بحثية أهلية متخصصة لتنسيق جهود أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة بالتعاون مع الجامعات السعودية. وأوصت الدراسة بالعمل على تحديد مفهوم المشاركة المجتمعية بشكل دقيق، وأهمية تفعيل الأنظمة والإجراءات الإدارية التي تسهل عملية المشاركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، والسعي إلى إنشاء مجالس استشارية مشتركة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته، وتأسيس مراكز بحثية أهلية متخصصة لتنسيق جهود أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة.

وقدمت أبو الحديد (2012) دراسة نوعية بعنوان: الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين. هدفت إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتأهيل الطلبة الخريجين بالكشف عن أهداف هذه المشاركة والتحديات التي تواجهها كل من جامعات القاهرة وطنطا وأسيوط ومؤسسات المجتمع المدني، أيضًا تقديم بعض الأفكار المستقبلية لتوثيق العلاقة بين الجامعة والقطاعات المدنية. وقد استعملت الدراسة مجموعة من الآليات والأدوات؛ هي: استمارتان للمقابلة، فالمقابلة الأولى: كانت مع الطلبة الخريجين الذين استفادوا من المشاركة في جامعات القاهرة وجامعة طنطا وجامعة أسيوط، والمقابلة الثانية: كانت مع أطراف المشاركة، هي الجامعة والقطاعات المدنية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: لم تثمر ولم تحقق أهداف المشاركة التي وُضعت من أجلها، بين ال جامعة ومؤسسات وقطاعات المجتمع، من ضمنها تأهيل الطلبة الخريجين، وخدمة المجتمع وتنميته، وتوصلت الدراسة –أيضًا– إلى أنه لا وجود لعقود شراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية، باستثناء الجامعات الثلاث التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وهو دليل على أنه لا وجود للاهتمام من بعض الجامعات والمؤسسات المدنية تجاه أهمية المشاركة المجتمعية وأثرها في الإسهام في مواجهة مشكلات المجتمع.

وأضاف الباحثان عمارة والعجمي (2012) دراسة بعنوان: دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي دراسة تطبيقية على مصر. هدفت الدراسة إلى البحث عن آلية لإدارة أموال التبرعات للجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية، حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة لكل من الواهب والموهوب له، من خلال أسس اقتصادية وتشريعية. وكانت منهجية الدراسة ضمن الدراسات المكتبية (المرجعية) Desk research، والذي يقع تحت تصنيفات البحوث الوصفية Descriptive studies، والتي تهدف إلى صياغة مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها ومن ثم جمع البيانات وتحليلها لاستخلاص النتائج وتعميمها. وأشارت نتائج الدراسة إلى مايلي: (1) أن تراجع التعليم والبحث العلمي يرجع إلى النقص المادي، وأن توافر الدعم المالي من خلال المشاركة المجتمعية يؤدي إلى تجاوز تلك المعوقات؛ (2) مازالت ثقافة المشاركة المجتمعية في التعليم والبحث العلمي غائبة عن الكثير من أصحاب القرار التعليمي؛ (3) انخفاض دور القطاع الأهلي في الجامعات وضعف الدعم للجانب البحثي والأكاديمي؛ (4) إن قيام فئة كبيرة من أفراد ومؤسسات المجتمع بدعم

وتوفير الموارد لمهام البحث العلمي يتطلب وجود مراكز للبحث العلمي لإدارة تلك الموارد، ووضع نظم دقيقة للإشراف عليها وحوكمتها حتى تنجز مهامها. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية لدعم وتمويل التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة. وكذلك توجيه الإعلام إلى إبراز أهمية دور المجتمع المحلي وثقافة التبرع في المجالات العلمية والبحثية. ودراسة الأطر القانونية اللازمة لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات وإزالة العقبات التي تعوق تنفيذها.

**الدراسات الأجنبية:**

قام الباحثان Lodhi وGhias (2019) بدراسة كمية بعنوان: التنمية المهنية لمعلمي الجامعة (Professional Development of University Teachers). هدفت إلى تحليل المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أثناء مشاركتهم في برنامج التنمية المهنية، وتكون مجتمع الدراسة من (1571) عضو هيئة تدريس في جامعات إسلام أباد في باكستان. بلغت العينة (720) عضو هيئة تدريس اختيروا باستخدام أسلوب العينات العشوائية الطبقية. وأظهرت النتائج أن المشكلات الأعلى تقييماً كانت عدم وجود تحفيز للمشاركة في البرنامج من قبل الجامعة ومؤسسات المجتمع؛ قلة مشاركة الأفكار الإبداعية والابتكارات من قبل رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس؛ ضعف التخطيط وعدم جدولة الوقت. وأوصت الدراسة بضرورة التحفير في شكل مكافآت أو ترقيات مع برنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من قبل الجامعة والمجتمع.

وأضاف Terosky (2018) دراسة نوعية بعنوان: التبادل والاتصالات العلمية: وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول دور المجتمع في تنميتهم المهنية (Reciprocity and Scholarly Connections: Faculty Perspectives About the Role of Community-Engaged Work in Their Career Vitality). حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية حول دور المشاركة المجتمعية في تنميتهم مهنياً، وتمثلت عينة الدراسة بـ (25) عضو هيئة تدريس في جامعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية يمثلون رتبًا وتخصصات مختلفة، شاركو بالعمل مع مؤسسات مجتمع عديدة لخدمة المجتمع، وكانت أداة الدراسة

مقابلة تتكون من قسمين، القسم الأول يختص بالبيانات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس، والقسم الثاني يتضمن أسئلة عن وجهات نظرهم حول ما إذا كانت مشاركتهم في العمل المجتمعي تؤثر على تنميتهم مهنياً؟ وما الطرق التي تؤثر بها مشاركتهم المجتمعية على تنميتهم المهنية؟. وتبين من نتائج الدراسة أن (23) مشاركاً من (25) أثرت المشاركة المجتمعية إيجابياً بشكل كبير على تنمينهم المهنية، إذ كشف تحليل المقابلة على أهمية تبادل المنفعة بين شركاء وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة ومؤسسات المجتمع، ويجب أن تكون العلاقات العلمية مرتكزة على مبدأ دمج الخبرة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والعمل المجتمعي.

وفي دراسة كمية قام بها Thompson (2018) بعنوان: مساهمات في تعزيز منحة المشاركة المجتمعية The road Taken: Contribution to advancing Community-Engaged Scholarship. والتي هدفت إلى التعرف على منح المشاركة المجتمعية، وآليات تطويرها. ومن خلال تجربة الباحث الشخصية، حيث إنه عضو هيئة تدريس في جامعة University of Missouri Kansas City في الولايات المتحدة الأمريكية، ومشارك مع مؤسسات المجتمع، وحاصل على جائزة Ernest عام (2014) عن منحة المناهج المجتمعية والتشاركية في الكلية المهنية، حيث كان لتلك الجائزة العديد من الإيجابيات له كعضو هيئة تدريس مثل الترقيات، والتواصل مع العلماء المشاركين في المجتمع والتقدم في برامج التنمية المهنية وخدمة المجتمع المحلي، من خلال العمل مع فريق عمل مكون من مراكز الصحة والمشاركة المجتمعية، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة لتقديم الاستشارات والبحوث الميدانية لحل قضايا المجتمع مثل العنف بين أفراده. وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تقييم التنمية الصحية بعد اتِّباع الخطط الاستراتيجية للمشاركة المجتمعية المقدمة من فريق العمل. وأوصى بضرورة خلق فرص داخلية وخارجية لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة المجتمعية والنهوض بالمنح والحوافز في مختلف المجالات والتخصصات في الجامعة، وذلك لتعزيز العمل التعاوني الذي يدمج الأنشطة العلمية مع المجتمعات بطرق مفيدة للطرفين.

وقدم الباحثان McAteer وWood (2018) دراسة كمية بعنوان: تفعيل الدور المدني للجامعة في مشروع مجتمعي (Enacting the civic role of the university in a community-based project) ، حيث هدفت إلى عمل شراكة بين جامعة الشمال الغربي في المملكة المتحدة، وجامعة جنوب أفريقيا

والمجتمعات المحيطة بهما في إطار هادف لتطوير تعليم الطلبة، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقديم مشروع بحثي تشاركي تم إجراؤه مع أعضاء المجتمع وقيادي الجامعتين. واتضح من نتائج الدراسة أن المشاركة المجتمعية أصبحت جزءاً أساسياً من وظائف وأهداف الجامعة، كما بيَّنت الدراسة الدور الهام لقيادي الجامعة في تخطيط وتيسير إجراءات المشاركة المجتمعية لتصبح أكثر إنتاجية، ومن ثم قدمت رؤية مقترحة للعلاقات بين الجامعة والمجتمع.

وأضاف الباحثون Ivey et al. (2016) دراسة نوعية بعنوان: تحسين التدريس والابتعاث وخدمة المجتمع من خلال المشاركة المجتمعية Achieving Teaching, Scholarship, and Service through Community Engagement. حيث أجرى الباحثون مقابلات وقاموا بتدوين ملاحظات مع أعضاء هيئة التدريس وطلاب جامعة فيرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على ما يواجه أعضاء هيئة التدريس من تحديات في طرق التدريس الإلكترونية، بالإضافة إلى ضغوط المشاركة في المشاريع والبحوث العلمية وتقديم مساهمات إدارية للجامعة وخدمية للمجتمع؛ ودور المشاركة المجتمعية في تحسين تلك المهام المطلوبة منهم. وأسفرت النتائج عن الأثر الإيجابي لمشاريع المشاركة المجتمعية التي وفَّرت فرصاً لأعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف بفعالية في كل مجال من هذه المجالات (التدريس، البحث العلمي، المنح الدراسية للطلاب، خدمة المجتمع)، من خلال تضمين أنشطة المشاركة المجتمعية عبر المناهج الدراسية واستخدام التقنيات الحديثة. ولم تقتصر الفائدة على أعضاء هيئة التدريس المشاركين في مشاريع المشاركة المجتمعية فقط، بل تعدت إلى طلاب الجامعة بحصولهم على منح الماجستير والدكتوراه، وشركاء مؤسسات المجتمع، حيث استفادوا من نتائج البحوث العلمية في تطوير مؤسساتهم. وقد تبنى أعضاء هيئة التدريس في قسم التنمية المهنية في جامعة فرجينيا هذه الفكرة باعتبارها متوافقة مع مهمة الجامعة وخطتها الاستراتيجية، وأقروا بفوائدها في مساعدة أعضاء هيئة التدريس على تلبية متطلبات العمل، وذلك من خلال شراكات مجتمعية، مثل مركز ويليام نيلسون بلاند لمحو الأمية. وأوصت الدراسة بالدروس المستفادة من هذه الجهود التعاونية وأهمية تطوير الشراكات المجتمعية، وأن نكون على دراية بالدور الذي تؤديه المشاركة المجتمعية في تلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس المهنية.

وقدم الباحثان Gorski و Mehta (2015) دراسة كمية بعنوان: إشراك أعضاء هيئة التددريس في آليات للمشاركة المجتمعية (Engaging Faculty across the Community Engagement Continuum). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث كان مجتمع الدراسة عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في جامعة The Pennsylvania State University في الولايات المتحدة الأمريكية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تعوق أعضاء هيئة التدريس في تحقيق المشاركة المجتمعية. وأظهرت النتائج أربعة عوامل يجب مراعاتها عند تعيين أعضاء هيئة التدريس، كما يلي: (1) المسار الوظيفي وتخصصهم العلمي؛ (2) توفير الموارد؛ (3) التحكم في أنشطة التدريس؛ (4) البحوث العلمية واحتياجاتهم التدريبية. وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بطرق متنوعة وبدرجات مختلفة مع مؤسسات المجتمع.

وقام الباحثانPetrescu و Clifford (2012) بدراسة كمية بعنوان: مفاتيح استدامة المشاركة المجتمعية والجامعة The keys to university-community engagement sustainability. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المفاتيح الرئيسة في استدامة المشاركة المجتمعية بين الجامعات والمجتمعات المحلية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من (50) عضواً من هيئة تدريس وإداريين في جامعة Eastern Michigan University في الولايات المتحدة الأمريكية، و (87) فرداً من أفراد المجتمع المحلي متمثلين في رؤساء وأعضاء المنظمات التطوعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ثلاثة مفاتيح رئيسة لاستدامة المشاركة المجتمعية بين الجامعات والمجتمعات المحلية وهي:(1) المفتاح الداخلي، ويقصد به السياسة الداخلية للجامعة أو المنظمة التعليمية، التشريعات التنظيمية، الثقافة الداخلية في الجامعة؛ (2) المفتاح الخارجي، ويتمثل في ثقافة المجتمع وحاجاته، إدارة الموارد وعدم هدر الطاقات البشرية، تنمية الهوية المجتمعية؛ (3) المفتاح الشخصي، ويتمثل في القضايا المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وعلم النفس للشخصيات والكفاءات. ولتحقيق مشاركة مجتمعية مستدامة وفاعلة يجب تشارك المفاتيح الرئيسة لبناء قدرات المجتمع وذلك من خلال تأسيس علاقات ناجحة بين الجامعة والمجتمع.

وأضاف الباحثون .Martin et al (2012) دراسة كمية بعنوان: تحقيق النتائج من خلال شراكة المدارس المجتمعية Achieving Results through Community School Partnerships.

هدفت الدراسة إلى تحقيق استراتيجية المشاركة المجتمعية بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية وطرق تفعيلها، والتعرف على طرق تطوير قيادي تلك المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع رؤى مشتركة لاستراتيجيات شراكة المدارس المجتمعية، والتعرف على ستِّ استراتيجيات رئيسة تستخدمها تلك المدارس المجتمعية الناجحة لبناء شراكات فعالة مع الوكالات الحكومية المحلية ونقابات أعضاء هيئة التدريس، وهي كما يلي: (1)التأكد من وجود رؤية مشتركة لجميع الشركاء، وتشجيع المناقشة حول الصعوبات والحلول؛ (2)اتفاق جميع الشركاء المعنيين والمجتمع المحلي على الأهداف والتوقعات؛ (3) إنشاء العلاقات الرسمية والبنى التعاونية لإشراك أصحاب العلاقة من قيادي المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي؛ (4) إنشاء وتمكين المكاتب المركزية للحفاظ على عمل المؤسسة التعليمية في المجتمع المحلي وتقويمه المستمر ؛ (5)الاستفادة من موارد المجتمع المحلي؛ (6) توفير الدعم المادي. واتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالمشاركة المجتمعية والتركيز على فاعلية المشاركة مع المجتمع في تطوير المؤسسات التعليمية. واتضح من نتائج الدراسة أن المشاركة مع المجتمع تعد أداة لتطوير المؤسسات التعليمية بأمريكا، فمن خلال مشاركة الموارد يمكن التغلب على الصعوبات المادية وتهيئة الظروف الأساسية للتعلم. كما أوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: (1) تقوية أواصر التعاون والحوار المفتوح بين قيادي المؤسسات التعليمية من مديري وأعضاء هيئة تدريس مع أفراد المجتمع المحلي من أولياء أمور وطلبة ومؤسسات المجتمع المحلي؛ (2) التقييم المستمر للعمل وتحديد نقاط الضعف والقوة؛ (3)القيام بزيارات لمؤسسات تعليمية مشاركة مجتمعياً والاستفادة من خبراتها الناجحة.

وأجرى الباحثان Weerts & Sandmann (2010) دراسة بعنوان: المشاركة المجتمعية والحدود: توسيع الأدوار في الجامعات البحثية Community engagement and boundary-spanning roles at research universities). وتهدف إلى التعرف على الجامعات التي تبني جسور شراكة مع المجتمع، ومن ثَمَّ تطوير القدرة المؤسسية للمشاركة المجتمعية. وقد ركز الباحثان على التحقق من مشكلة الدراسة من خلال نظرية امتداد الحدود (الجسر بين المؤسسة وشركائها). واتبعت الدراسة المنهج المزجي Mixed Method، وجُمِعت البيانات من خلال مراجعة الوثائق والتقارير

المؤسسية والنشرات الإخبارية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عينة تألفت من (80) عضو هيئة تدريس في جامعات University of Georgia & University of Minnesota في الولايات المتحدة الأمريكية، ممن لديهم إلمام بثقافة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، وأجريت المقابلات معهم شخصياً، وبعضها من خلال الهاتف. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة لديهم فهم لمشاركة المجتمع والحدود الممتدة للأدوار في الجامعات البحثية، وقد أفادت مراجعة الأدبيات بشكل كبير في فهم المشاركة المجتمعية في تلك الجامعات. وقد أشارت نظرية امتداد الحدود إلى أن هناك أدواراً متميزة يمكن تحقيقها من خلال المشاركة المجتمعية، أهمها حل المشكلات. وأن هناك صراعات محتملة قد تواجه مشاركة الجامعة والمجتمع خاصةً في الجامعات البحثية. وقدمت الدراسة نموذجاً يوضح المشاركة المجتمعية وحدودها في الجامعات البحثية، كما يوضح كيف يمكن للمجتمع فهم ممارسات تجاوز حدود المشاركة من خلال مفاهيم التقارب الاجتماعي وتوجيه المهام. وأوصت الدراسة بتعميم هذا النموذج على المؤسسات البحثية، وإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث من أجل تقديم مطالبات أكثر إقناعاً حول فائدتها.

**التعليق على الدراسات السابقة**

وبعد مراجعة الأدبيات السابقة العربية والأجنبية في مجال المشاركة المجتمعية تبين ما يلي:

أولاً: تنوعت الدراسات السابقة التي قدمتها الدراسة الحالية، فبعضها تناول مفهوم المشاركة المجتمعية، وآليات وأنماط تلك المشاركة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية المختلفة مثل دراسة القضيبي (2021)، والعصيمي (2020)، والخصاونة (2020)، والغنيم ومرتضى (2019)، والعيلة (2017)، والشايع (2015)، وعمارة والعجمي (2012)، و Thompson (2018)، و Gorski and Mehta (2015)، و Weerts and Sandmann (2010)، و Clifford and Petrescu (2012)، وأخيراً دراسة Martin et al (2012).

في حين تناولت الدراسات الأخرى، مثل دراسة محمد (2017)، ودراسة الزعبي والزيون (2019) ودراسة الباحثين McAteer and Wood (2018)، و Lodhi and Ghias (2019)، Terosky (2018)، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وتطويرها. ومع أن الدراسة

الحالية تتفق مع تلك الدراسات إلا أنها تختلف عنها في كونها دراسة ربطت بين مفهوم وأهداف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، ووظفتها في تفعيل المشاركة المجتمعية.

ثانيًا: تنوعت المناهج التي اعتمدتها الدراسات السابقة، والتي تناولت المشاركة المجتمعية. حيث استخدم كلٍّ من .Ivey et al (2016)، وTerosky (2018)، وأبو الحديد (2012) المنهج النوعي في دراساتِهم. بينما قام Thompson (2018) بدراسة تفسيرية. واعتمد كل من Gorskiو Mehta (2015)، وMcAteer and Wood (2018)، و.Martin et al (2012)، وLodhiوGhias (2019)، والمضياني وآخرون (2018) ومحمد (2017) والعتيبي (2015)، المنهج الوصفي المسحي في دراساتِهم.

وفي جهة أخرى، قام عمارة والعجمي (2012) بدراسة اعتمدت المنهج التجريبي. أما Weerts وSandmann (2010)، والقضيبي (2021) استخدما المنهج المزجي Mixed Method في دراستهما. بينما العصيمي (2020)، والخصاونة (2020)، وثنيان والبازعي (2020)، فقد استخدموا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج هو الذي اتبعتْه الدراسة الحالية.

ثالثًا: تنوعت المجتمعات التي طبقت عليها الدراسات السابقة في مجال المشاركة المجتمعية؛ وقد يرجع السبب في ذلك إلى أهمية مشاركة المجتمع المحلي بجميع قطاعاته في التنمية بمختلف المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى اهتمام المؤسسات الربحية بتطبيق المشاركة المجتمعية مع قطاع التعليم ولاسيما التعليم العالي، للاستفادة من نتائج البحوث العلمية والاستشارات والخطط الاستراتيجية التي يقدمها قيادي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس. وجدير بالذكر تمتد أهمية المشاركة المجتمعية لكثير من الشرائح المجتمعية المختلفة، حيث اشتملت تلك الدراسات على العديد من الميادين التالية: قيادي في التعليم العالي وأعضاء هيئة تدريس بمختلف التخصصات والكليات، موظفين في الإدارات الجامعية، طلاب جامعة سواء أكانوا طلاباً معلمين أو طلاباً في كليات غير تربوية، مديري المدارس في مختلف مراحل التعليم العام، ونقابات المعلمين ومجالس الآباء، أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية. إلا أن هذه الدراسة الحالية قد تناولت أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت.

وقد لوحظ أن الدراسات التربوية التي أجريت في مجال المشاركة المجتمعية وأثرها في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس كانت قليلة. كما لوحظ أن الدراسات السابقة هدفت إلى التعرف على درجة تفعيل المشاركة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات، مثال على ذلك دراسة محمد (2017). ودراسات هدفت إلى بناء مقترح في تفعيل المشاركة المجتمعية بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر الطلاب، والتعرف على دور القيادات الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية، مثل دراسة الغنيم ومرتضى (2019). والتعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران والمجتمع المحلي في منطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها، كدراسة الخصاونة (2020). والتعرف على واقع الشراكة المجتمعية ودرجة مساهمة مجالاتها (الثقافية، التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية، البحثية) في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كدراسة العصيمي (2020).

وفي ناحية أخرى، هدفت الدراسات الأجنبية إلى تقديم نماذج مفاهيمية جديدة تدمج البحث، والشراكات بين الجامعات والمجتمع مثل دراسة Sandmann وWeets (2010). ودراسة لتصورات أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، ومشاركة المجتمع بشكل نقدي في عملية تأسيس شراكة طويلة الأمد بين الجامعة والمجتمع، مثل دراسة .Ivey et al (2016). ودراسة حالة باحث أكاديمي نجح في إقامة شراكات مجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي مثل دراسة(Thompson, 2018).

أما الدراسة الحالية فهدفت إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة الكويت في المجالات الثلاثة (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع).

رابعًا: طبقت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشاركة المجتمعية، في عدة بلدان حسب علم الباحثة، ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، باكستان، الأردن، فلسطين، باكستان، المملكة العربية السعودية، اليمن.

لم تطبق أية دراسة على المجتمع الكويتي لدراسة واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت، بحسب علم الباحثة.

خامسًا: اتفقت معظم الدراسات العربية والأجنبية، التي تناولت المشاركة المجتمعية، في النتائج التي توصلت لها. إذ أكدت معظم تلك الدراسات ما يلي: (1) الأثر الإيجابي لمشاريع المشاركة المجتمعية في التعليم؛ (2) المشاركة المجتمعية أصبحت جزءاً أساسياً من وظائف وأهداف الجامعة؛ (3) انخفاض مستوى المشاركة المجتمعية في معظم جامعات الدول العربية؛ (4) ضرورة توجيه البحوث الاكاديمية، بحيث تكون أكثر تركيزاً على قضايا المجتمع، والاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

تناول هذا الفصل أهم الأسس النظرية لمفهوم وأهداف ومبررات المشاركة المجتمعية في التعليم، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ودور المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في تطويرها. أعقب ذلك عرض لنماذج من الدراسات السابقة. وقد أفاد هذا الفصل الباحثة بالآتي:

- بيان أهمية المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في جودة العمل والتعليم.
- ضرورة الاهتمام بتفعيل الجهود الأهلية ومشاركة القطاع الخاص لدعم وتمويل التعليم عامةً، والدراسات العليا والبحث العلمي خاصة، وهو ما يُسهم في عمل نقلة إيجابية ونوعية في تطور العلوم والبحث العلمي والمؤسسات التعليمية.
- استفادت الباحثة من منهجيات الدراسات السابقة في صياغة منهجية الدراسة الحالية، كما سيتضح ذلك في الفصل الثالث.

# الفصل الثالث

# منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً لمجتمع الدراسة ومتغيراتها وعينتها وأداتها، وأداة الدراسة، وطرق التحقق من صدق الأداة وثباتها، وإضافة إلى إجراءات الدراسة، والمعالجة الإحصائية التي اتبعتها الباحثة للإجابة على أسئلة الدراسة، وسيتم عرض ذلك كما يلي:

**منهج الدراسة:**

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتناسبه مع طبيعة الدراسة، حيث إن الدراسة تتناول واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت، والذي تم فيه استخدام الاستبانة كأداة البحث، والتي طُبقت على عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت، لقياس درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجالات الدراسة الأساسية وهي مجالات التنمية المهنية المتمثلة في مجال التدريس، ومجال البحث العلمي، ومجال خدمة المجتمع. ولقياس أي المجالات أكثر استفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي، وكذلك لقياس أي مؤسسات المجتمع أكثر مشاركة في مجال التنمية المهنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت.

**مجتمع الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت والبالغ عددهم (128) عضو هيئة تدريس، وذلك استنادًا إلى مركز القياس والتقييم جامعة الكويت (2020).

**عينة الدراسة:**

اشتملت عينة الدراسة على (80) عضوًا من هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت، اختيروا وفقاً لأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وبنسبة مئوية بلغت (64%) من المجتمع الكلي، والجدول الآتي يظهر وصف العينة كما يلي:

**جدول (1) وصف عينة الدراسة**

| المتغير | الفئة | تكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|
| النوع | ذكر | 60 | 75.0 |
| | أنثى | 20 | 25.0 |
| سنوات الخدمة | أقل من ٥ سنوات | 8 | 10.0 |
| | من ٥ إلى ١٠ سنوات | 18 | 22.5 |
| | أكثر من ١٠ سنوات | 54 | 67.5 |
| الرتبة الأكاديمية | أستاذ مساعد | 34 | 42.5 |
| | أستاذ مشارك | 37 | 46.3 |
| | أستاذ دكتور | 9 | 11.3 |
| القسم العلمي | الإدارة التربوية | 10 | 12.5 |
| | المناهج وطرق البحث | 43 | 53.75 |
| | أصول التربية | 15 | 18.75 |
| | علم النفس التربوي | 12 | 15.0 |
| العدد الإجمالي | | 80 | 100.0 |

**أداة الدراسة:**

تم اعتماد الاستبانة كأداة للتعرف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت.

ولتحقيق أغراض هذه الدراسة، اعتمدت الباحثة على مصدرين أساسين في جمعها للمعلومات وفحصها، هما:

- **المصادر الثانوية:** وفيها معالجة الإطار النظري للدراسة، استنادًا إلى مصادر البيانات الثانوية، من كتب ومراجع عربية وأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والدوريات والمقالات والتقارير، والبحوث والدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الدارسة ذاته، وبالبحث والاطلاع على مواقع الإنترنت المتنوعة.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الإطار التحليلي لموضوع الدراسة جمعت الباحثة البيانات الأولية بالاعتماد على الاستبانة أداةً أساسية للبحث، صممت خصيصًا لهذا الغرض، ووُزِّعت على أعضاء هيئة التدريس.

وضعت الباحثة آراء الأساتذة المحكمين بعين الاعتبار، ثم تحديد المجالات الأساسية للأداة، فصاغت الباحثة الأسئلة ذات الصلة حول واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت، وقد تكونت أداة الدراسة من ثلاثة مجالات رئيسة (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع). بالإضافة إلى سؤال لمعرفة أكثر مؤسسات المجتمع المحلي تعاوناً مع أعضاء هيئة التدريس وعدد مرات التعاون. وشملت: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الجمعيات التعاونية، مدارس التعليم الحكومي، مدراس التعليم الخاص، مؤسسات مجتمع أخرى).

ولتحقيق هدف الدراسة، أي معرفة واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت، قامت الباحثة بتصميم الاستبانة تحتوي على (30) بنداً، وهي مكونة من ثلاثة مجالات على النحو التالي:

**المجال الأول**: التدريس (10 فقرات)

**المجال الثاني**: البحث العلمي (10 فقرات)

**المجال الثالث**: خدمة المجتمع (10 فقرات).

**طريقة قياس الدرجات:**

تم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي، للتعرُف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وبعد الاطلاع على دراساتٍ سابقة؛ تم تحديد خمسةِ مستوياتٍ لتحليل البيانات والنتائج، ممثلة بالفئات الآتية:

(1) أوافق بدرجة ضعيفة جداً، (2) أوافق بدرجة ضعيفة، (3) أوافق بدرجة متوسطة، (4)أوافق بدرجة كبيرة، (5) أوافق بدرجة كبيرة جداً.

وباستخدام مقياس (ليكرت) ذي المستويات الخمسة تم إلحاق كل عبارة بتدرج خماسي، لقياس مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون العبارة ولغرض رصد الدرجات، ثم حددت الباحثة تقدير عبارات الاستبانة كما يلي:

- الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (1–1.80) تكون ضمن مستوى تقدير بدرجة (ضعيفة جداً).
- الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (1.81–2.60) تكون ضمن مستوى تقدير بدرجة (ضعيفة).

- الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (2.61–3.40) تكون ضمن مستوى تقدير بدرجة (متوسطة).
- الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (3.41 –4.20) تكون ضمن مستوى تقدير بدرجة (كبيرة).
- الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (4.21–5) تكون ضمن مستوى تقدير بدرجة (كبيرة جداً).
- أما بالنسبة لسؤال عدد مرات التعاون مع المؤسسات المجتمعية، فقد أُعطيت تعاون لمرة واحدة (درجة)، ولمرتين (درجتين)، ولأكثر من مرتين (ثلاث درجات).

**صدق وثبات الأداة:**

**أولاً: الصدق**

قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة على النحو الآتي:

١-**الصدق الظاهري (المحكمون).** بعد أن أعدت الباحثة الصورة الأولى للأداة والمكونة من(30) فقرة، عرضت الباحثة الاستبانة على مجموعة من المحكمين في جامعة الكويت في كلية التربية بجامعة الكويت بمختلف أقسامها ومن سلطنة عمان، للاستفادة من خبراتهم ومقترحاتهم حول درجة ملاءمة الفقرات ووضوحها من حيث المعنى والصياغة والسلامة اللغوية، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، ومدى ملاءمتها لقياس مجالات الدراسة، وإبداء ملحوظاتهم وتعديلاتهم المقترحة، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وتقيدت في ضوء المقترحات المقدمة وبالشكل الذي يخدم الدراسة ويحقق أهدافها، وبذلك تم اعتماد الاستبانة بصورتها النهائية، كما هي في الملحق رقم(2) ذات (30) فقرة، وبلغ عدد المحكمين ست محكمين. الملحق رقم (1) يبين أسماء المحكمين.

2- **صدق الاتساق الداخلي للمحاور**. يُعرف صدق الاتساق الداخلي بمدى اتساق وانتظام كل فقرة من فقرات الاستبانة بالمجال الذي تستند إليه هذه الفقرة وتنتمي له، وقد أجرت الباحثة حساب الاتساق الداخلي للاستبانة المعدة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة العامة للمجال ذاته.

طبقت الباحثة الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (20) من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، وذلك بغرض حساب صدق الاتساق الداخلي، للوقوف على مدى اتساق كل بند من بنود الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط له. ولقد تم استبعادهم عند تطبيق أداة الدراسة لاحقاً. ويوضح جدول (2)، (3)، (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجالات الثلاثة والدرجة الكلية للمجال التابع له، وجاءت النتائج كالآتي:

**جدول (2) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الأول (التدريس)**

| الفقرة | درجة الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| 1 | .922** | .000 |
| 2 | .900** | .000 |
| 3 | .557* | .011 |
| 4 | .769** | .000 |
| 5 | .934** | .000 |
| 6 | .744** | .000 |
| 7 | .842** | .000 |
| 8 | .905** | .000 |
| 9 | .909** | .000 |
| 10 | .928** | .000 |

نتائج معاملات الارتباط في الجدول (2) تبين وجود ارتباط موجب دال بين كل استجابات المشاركين على كل فقرة من فقرات المجال الأول، والدرجة الكلية للمحور عند مستوى 0.05

**جدول (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الثاني (البحث العلمي)**

| الفقرة | درجة الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| 1 | .518* | .019 |
| 2 | .763** | .000 |
| 3 | .891** | .000 |
| 4 | .799** | .000 |
| 5 | .645** | .002 |
| 6 | .817** | .000 |
| 7 | .893** | .000 |
| 8 | .848** | .000 |
| 9 | .842** | .000 |
| 10 | .847** | .000 |

نتائج معاملات الارتباط في الجدول (3) تبين وجود ارتباط موجب دال بين كل استجابات المشاركين على كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال عند مستوى 0.05

**جدول (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الثالث (خدمة المجتمع)**

| الفقرة | الارتباط | الدلالة |
|---|---|---|
| 1 | .879** | .000 |
| 2 | .857** | .000 |
| 3 | .908** | .000 |
| 4 | .889** | .000 |
| 5 | .883** | .000 |
| 6 | .920** | .000 |
| 7 | .855** | .000 |
| 8 | .860** | .000 |
| 9 | .897** | .000 |
| 10 | .926** | .000 |

نتائج معاملات الارتباط في الجدول (4) تبين وجود ارتباط موجب دال بين كل استجابات المشاركين على كل فقرة من فقرات المجال الثالث، والدرجة الكلية للمجال عند مستوى 0.05، وعليه، فإن مجالات الاستبانة تعد صادقة لما وضعت لقياسه.

3- **الصدق التكويني**. يعد الصدق البنائي واحد من مقاييس صدق الأداة، لقياس مدى تحقق الأهداف التي يُراد بها الوصول إليها عن طريق الأداة، وقد أجرت الباحثة حساب الصدق التكويني لمجالات الاستبانة وهو الذي يبيّن مدى تعلُّق وارتباط درجة كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية العامة لبنود الاستبانة وفقراتها.

يوضح جدول (5) أن كل معاملات الارتباط في كل مجالات الاستبانة دالة إحصائيًّا لدى مستوى دلالة أقل من0.05، وذلك مع الدرجة الكلية لبنود الاستبانة، بالإضافة إلى وجود ارتباط دال موجب بين مجالات الدراسة، وبذلك تعد جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

**جدول (5) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية وكل مجال من مجالات الاستبانة ن =20**

| | | الدرجة الكلية | المجال الأول: التدريس | المجال الثاني: البحث العلمي |
|---|---|---|---|---|
| **المجال الأول: التدريس** | الارتباط | .939** | | |
| | الدلالة | .000 | | |
| | العدد | 20 | | |
| **المجال الثاني: البحث العلمي** | الارتباط | .928** | .829** | |
| | الدلالة | .000 | .000 | |
| | العدد | 20 | 20 | |
| **المجال الثالث: خدمة المجتمع** | الارتباط | .917** | .778** | .767** |
| | الدلالة | .000 | .000 | .000 |
| | العدد | 20 | 20 | 20 |

**ثانياً: الثبات:**

يقصد بثبات أداة الدراسة، أن الاستبانة تعطي النتيجة ذاتها لو أُعيد توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت ظل الظروف والشروط ذاتها، أو بصيغة أخرى، فثبات الاستبانة هو ما يستقر من نتائج الاستبانة ولا تتغير كثيرًا لو أُعيدت توزيعها على أفراد العينة عدة مرات في مراحل زمنية محدَّدة، وقد تحققت الباحثة من ثبات الاستبانة عن طريق أسلوب معامل (ألفا كرو نباخ)، من خلال ما يأتي:

**جدول (6) قيم الثبات بمعامل ألفا لمحاور الدراسة والأداة ككل**

| المجالات | عدد البنود | ألفاكرونباخ | التجزئة النصفية |
|---|---|---|---|
| المجال الأول (التدريس) | 10 | 0.955 | 0.873 |
| المجال الثاني (البحث العمي) | 10 | 0.929 | 0.943 |
| المجال الثالث (خدمة المجتمع) | 10 | 0.958 | 0.960 |
| الاستبانة بشكل عام | 30 | 0.977 | 0.929 |

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (6) أن قيمة معامل (ألفا كرو نباخ) Cronbach alpha كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة، وتتراوح بين (0.929 –0.958)، كذلك جاءت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة كانت (0.977)، وكذلك بطريقة التجزئة النصفية بعد تصحيح الطول بطريقة معامل ارتباط Brown – Spearman كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة وتتراوح بين (0.873، 0.960)، أيضًا أتت قيمة معامل ألفا لكل فقرات الاستبانة (0.929)، مما يعني أن معامل الثبات جاءت مرتفعة، وبهذا تكون الاستبانة بشكلها النهائي كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع، وعلى ذلك يمكن التأكد من صدق استبانة الدراسة وثباتها، مما يُطمئن بصلاحية الاستبانة وصحتها، وقابليتها لتحليل النتائج، وإمكانية الإجابة عن أسئلة الدراسة.

**إجراءات الدراسة:**

لاستكمال إنجاز الدراسة، تم القيام بالخطوات الآتية:

- كتابة خطة البحث.
- تحديد مجتمع العينة عشوائياً.
- الاطلاع على العديد من الدراسات والأدبيات الحديثة المتعلقة بالمشاركة المجتمعية وأثرها في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي.
- تحديد مشكلة الدراسة.
- تحكيم أداة الدراسة من قِبل بعض الأساتذة المختصين.

- توزيع أداة الدراسة عبر رابط إلكتروني تم إعداده خصيصاً لأغراض تطبيق هذا البحث.
- تحليل النتائج إحصائياً ومناقشتها.
- التوصيات.

**متغيرات الدراسة:**

**المتغيرات المستقلة:**

- النوع (ذكر / انثى)
- سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات / من 5 إلى 10 سنوات / أكثر من 10 سنوات).
- الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد / أستاذ مشارك / أستاذ دكتور).
- القسم العلمي (الإدارة التربوية / المناهج وطرق التدريس / أصول التربية / علم النفس التربوي).

**المتغيرات التابعة:**

تتمثل المتغيرات التابعة في واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت وفقاً لثلاث مجالات، وهي: (مجال التدريس، ومجال البحث العلمي، ومجال خدمة المجتمع).

**الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

حلَّلت الباحثة البيانات إحصائياً بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة، حُصرت استجابات أفراد عينة الدراسة عن طريق استبانة الدراسة ومعالجتها إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية برنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي الإصدار (26).

- استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ والتجزئة النصفية سيبرمان – بروان للتأكد من الاتساق الداخلي للمقياس والتأكد من ثبات الأداة.

- استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض درجات أفراد عينة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات وفقرات الاستبانة.
- اختبار اعتدالية توزيع الدرجات: (Smirnova test) Tests of Normality
- استخدام الإحصاء الاستدلالي: Kruskal-Wallis test – Mann Whitney u test

# الفصل الرابع

## نتائج الدراسة ومناقشتها

يشتمل هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة مع مناقشة استجابات أفراد مجتمع الدراسة لبنود الدراسة الموزعة على ثلاثة محاور، وتم عرض نتائج الدراسة حسب نوع الإحصاء المستخدم على النحو الآتي: (1) الإحصاء الوصفي الذي يشمل مقاييس النزعة المركزية، وتم استخدامه للإجابة عن الأسئلة: الرئيس، الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس؛ (2) الإحصاء الاستدلالي والذي تم استخدامه للإجابة عن السؤال السادس. وقامت الباحثة من التأكد من اعتدالية توزيع الدرجات لاختيار الاسلوب الإحصائي المناسب من خلال اختبار Smirnova test، وجاءت النتائج في الجدول التالي:

**جدول (7) اختبار اعتدالية توزيع الدرجات Kolmogorov-Smirnova**

| المجالات | Statistic | درجة الحرية | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|
| التدريس | .193 | 80 | .000 |
| البحث العلمي | .138 | 80 | .001 |
| خدمة المجتمع | .104 | 80 | .031 |
| الأداة ككل | .179 | 80 | .000 |

تشير النتائج الواردة بالجدول (7) أن الدلالة بالنسبة للمجالات الثلاثة والدرجة الكلية أقل من 0.05 مما يعني عدم اعتدالية توزيع الدرجات، فلذك استُخدمت الأساليب اللامعلمية في تحليل النتائج، وجاءت كالتالي:

السؤال الأول: **ما واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟**

للتعرف على واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت حُلِّلت استجابات أفراد الدراسة على المجالات، وجاءت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (8).

**جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت مرتبة تنازلياً (ن= 80)**

| المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | درجة التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجال التدريس** | 3.17 | 1.26 | 63.3 | متوسطة | 2 |
| **مجال البحث العلمي** | 2.80 | 1.11 | 55.9 | متوسطة | 3 |
| **مجال خدمة المجتمع** | 3.17 | 1.20 | 63.4 | متوسطة | 1 |
| **واقع المشاركة المجتمعية** | 3.04 | 1.11 | 60.8 | متوسطة | |

يتضح من نتائج الجدول (8) أن واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت متوسط (3.04) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجاء ترتيب درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجالات التنمية المهنية تنازلياً: خدمة المجتمع، التدريس، البحث العلمي، وجميعها بدرجة مساهمة متوسطة.

وتفسير هذه النتيجة المتوسطة لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت، قد يكون أن مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في مجال خدمة المجتمع ترتكز على إعداد وتمويل البرامج التدريبية والمشاركة في نشر المعرفة من خلال التعاون مع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في تقديم محاضرات وورش عمل في مدارس التعليم العام والخاص وعقد ندوات ثقافية في بعض مؤسسات المجتمع المختلفة، وعمل الأبحاث العلمية التي تناقش قضايا المجتمع الكويتي. ولذلك جاءت درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في تنمية مجالات التنمية المهنية متوسطة، وجاء مجال خدمة المجتمع في المرتبة الأولى من بين المجالات الثلاثة. بالإضافة إلى أن كلية التربية تركز على التعليم والتدريس بشكل أساس، وتهتم بعقد الندوات والدورات التخصصية لتطوير المهارات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس، وكذلك التدريب على استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في التدريس، والمشاركة في المؤتمرات العلمية. وأيضاً قد يكون بسبب قلة الدعم المالي والإعلامي من قبل المؤسسات الكبرى للكلية في هذه المجالات، وعدم عقد مؤسسات المجتمع المحلي شراكات اقتصادية مع أعضاء هيئة التدريس كخبراء وإشرافيين.

وتشير هذه النتيجة إلى أن واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت ليس بالمستوى المأمول، وضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي بقطاعيه الحكومي والخاص في المجالات الثلاثة بكلية التربية، وخاصة مجال البحث العلمي حيث جاء في المرتبة الأخيرة. وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية خاصة بكلية التربية تمكنها من الاستثمار الاقتصادي لمنتجاتها، والمشاركة في المشاريع والفعاليات ذات العائد المالي، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس للقيام بالأبحاث العلمية والمشاريع الاقتصادية وعقد شراكات استثمارية مع مؤسسات المجتمع وتحديد الآليات والأنشطة المصاحبة لها، ودعم إجراء الأبحاث التطبيقية والدراسات المجتمعية الموجهة لحل مشكلات المجتمع بكل قطاعاته.

وتتفق هذه النتيجة المتوسطة لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مع نتائج كل من: دراسة العصيمي (2020) التي وجدت أن واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف متوسط

(3.35)، وترتيب مجالاتها تنازلياً: الثقافية، التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية، البحثية. ودراسة الخصاونة (2020) التي توصلت إلى أن واقع الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة جاء بدرجة متوسطة (3.078)، وترتيب مجالاتها تنازلياً: المشاركة في الخدمة العامة والأنشطة، البرامج الأكاديمية، البحث العلمي. ودراسة العيلة (2017) التي وجدت أن واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي متوسط، وترتيب مجالاتها تنازلياً: مبررات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، متطلبات الشراكة الفاعلة، أوجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، استثمار الموارد، جودة العمليات، التخطيط للتحسين، وأخيراً الإدارة الفاعلة والقيادة. ودراسة القضيبي (2021) التي أظهرت أن واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص متوسط (2.14)، وترتيب مجالاتها: متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومعوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ودراسة الزعبي والزبون (2019) التي وجدت أن واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة (2.88). وبالرغم من الاتفاق مع نتائج هذه الدراسات حول واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات، إلا أن هناك اختلافات كثيرة في المجالات التي تناولتها تلك الدراسات وترتيب مساهماتها عن الدراسة الحالية، وذلك بحسب اختلاف مفهوم المشاركة المجتمعية السائد في تلك الجامعات، وأيضاً بسبب اختلاف طبيعة وإمكانات كل جامعة، واختلاف متطلبات واحتياجات المجتمعات المحيطة بها.

بينما تختلف هذه النتيجة المتوسطة لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عن نتائج كل من: دراسة أبو الحديد (2012) التي وجدت أن واقع المشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لتأهيل الطلبة الخريجين والتحديات التي تواجهها كل من جامعات القاهرة وطنطا وأسيوط ومؤسسات المجتمع المدني ضعيف، ولذلك لم تحقق أهدافها في تأهيل الطلبة الخريجين، ومن ثم خدمة المجتمع وتنميته. وأيضاً عدم وجود عقود شراكة فاعلة بين الجامعات والمؤسسات

المدنية، الأمر الذي أدى إلى قلة الاهتمام عند بعض الجامعات والمؤسسات المدنية باحتياجات الطلبة الخريجين، ومن ثم الإسهام في مواجهة مشكلات المجتمع. ودراسة عمارة والعجمي (2012) وجدت أن دور المجتمع المحلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في مصر ضعيف. وكذلك ضعف الدور الإعلامي في إبراز أهمية المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي، وضعف ثقافة التبرع في المجالات العلمية والبحثية، وعدم وجود الأطر القانونية اللازمة لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات. وكذلك دراسة الغنيم ومرتضى (2019) وجدت أن دور القيادات الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل منخفض في جميع مجالات الدراسة، وجاء ترتيب المجالات الخمسة تنازلياً كما يلي: العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع، العمل التطوعي، تنمية موارد المجتمع المحلي، خدمة المجتمع، الشراكة مع الأسر. ودراسة Ghiasو Lodhi (2019) وجدت أن واقع المشاركة المجتمعية في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة إسلام أباد في باكستان منخفض، وجاء ترتيب مجالاتها تنازلياً: التحفيز للمشاركة في برنامج التنمية المهنية من قبل الجامعة ومؤسسات المجتمع، مشاركة الأفكار الإبداعية والابتكارات من قبل رؤساء الأقسام، التخطيط والتنسيق، جدولة الوقت. ودراسة المضياني وآخرون (2018) التي وجدت أن مستوى جامعة ذمار في خدمة المجتمع اليمني ضعيف، وترتيب مجالاتها: التعليم والتدريب المستمر، نشر الوعي المجتمعي، البحوث التطبيقية، وأخيراً تقديم الاستشارات. وقد يكون الاختلاف عن هذه الدراسات بسبب اختلاف الأوضاع والبيئة في البلدان التي أجريت فيها تلك الدراسات.

وكذلك تختلف هذه النتيجة المتوسطة لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت عن دراسة الثنيان والبازعي (2020) التي وجدت أن درجة موافقة عينة الدراسة على دور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية كانت كبيرة (3.782). وترتيب مجالاتها تنازلياً: الجانب الإنساني والاجتماعي، الجانب العلمي والبحثي والاستشاري، والجانب البيئي والصحي، وأخيراً الجانب المادي والاقتصادي. ودراسة الشايع (2015) التي وجدت أن مستوى الجامعات السعودية في تفعيل المشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع مرتفع، وترتيب مجالاتها تنازلياً كما

يلي: واقع التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع، دور الجامعات السعودية في تفعيل المشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع، المعوقات التي تواجه تفعيل المشاركة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع. ودراسة Sandmann و Weerts (2010) التي وجدت أن درجة مشاركة المجتمع للأدوار في الجامعات البحثية مرتفع، ومجالاتها بالترتيب: مواجهة الصعوبات، التقارب الاجتماعي، وتوجيه المهام. ودراسة .Martin et al (2012) التي وجدت أن واقع تفعيل المشاركة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات التعليمية مرتفع، ومجالاتها بالترتيب: وجود رؤية مشتركة لجميع الشركاء، مناقشة الصعوبات والحلول، تحديد الأهداف والتوقعات، إنشاء العلاقات الرسمية، تمكين مراكز للتقويم المستمر، وتوفير الدعم المادي. ودراسة محمد (2017) التي وجدت أن درجة تفعيل المشاركة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتفعة(3.72)، وجاء ترتيب المجالات تنازلياً على النحو التالي: التنمية المهنية لإدارة القسم وأعضاء هيئة التدريس ثم ملاءمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل، وأخيراً الدعم والتمويل. وقد يكون سبب الاختلاف عن نتيجة الدراسة الحالية في هذه النتيجة المرتفعة أن الجامعات الخاصة أدركت أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص بشكل أكبر من الجامعات الحكومية، بينما الاختلاف عن نتائج الدراسات الأجنبية قد يكون بسبب مكانة تلك الجامعات في التصنيفات العالمية وعراقتها المحلية والدولية، بالإضافة إلى دراسات الشايع (2015) والثنيان والبازعي (2020) طبقوا في جامعات لها دور ريادي في المجال التنموي في المملكة العربية السعودية.

السؤال الثاني: **ما درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال التدريس في كلية التربية جامعة الكويت؟**

للإجابة عن السؤال الثاني عامةً، استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير والرتبة، وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول (9).

**جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي لمجال التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية مرتبة ترتيباً تنازلياً (ن = 80)**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | درجة التقدير |
|---|---|---|---|---|
| 10 –التحقت بعدد من الدورات التخصصية لتطوير مهاراتي في مجال التدريس. | 3.51 | 1.43 | 70.3 | كبيرة |
| 8 –التدريب على استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في التدريس. | 3.41 | 1.53 | 68.3 | كبيرة |
| 1–مشاركتي في بعض المؤتمرات للاطلاع على أساليب جديدة في التدريس. | 3.41 | 1.60 | 68.3 | كبيرة |
| 2 –تنمية المهارات التدريسية المتعلقة بالحواسيب والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة. | 3.40 | 1.49 | 68.0 | متوسطة |
| 4 –استضافة بعض المختصين لإلقاء محاضرات إثرائية في مجال تخصصي. | 3.34 | 1.45 | 66.8 | متوسطة |
| 5 –تطوير المقرر الدراسي الذي أقوم بتدريسه بحيث يخدم احتياجات المجتمع. | 3.26 | 1.52 | 65.3 | متوسطة |
| 9 –تعرفت على احتياجاتي التدريبية في مجال التدريس. | 3.24 | 1.45 | 64.8 | متوسطة |
| 7 –تصميم مقرراتي الدراسية إلكترونياً. | 3.20 | 1.44 | 64.0 | متوسطة |
| 6 –تنظيم المسابقات التنافسية بين أعضاء هيئة التدريس. | 2.66 | 1.41 | 53.3 | متوسطة |
| 3 –حصلت على بعض الجوائز للتميز بالأداء التدريسي. | 2.21 | 1.38 | 44.3 | ضعيفة |
| المتوسط الحسابي العام للمجال | 3.17 | 1.26 | 63.3 | متوسطة |

يتضح من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.17) وبانحراف معياري بلغ(1.26) وبأهمية نسبية بلغت (63.3%)، مما يشير الى درجة رضا متوسطة بشكل عام لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التدريس. وجاءت درجات التقدير لفقرات المجال في غالبها بدرجة تقدير متوسطة بمتوسطات حسابية بين (3.17-3.51) وبمساهمة نسبية بين (63.3% – 70.3%). وهذا يدل على وجود اتفاق بين أفراد عينة الدراسة لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي لمجال التدريس أنها متوسطة؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود تعاون بين كلية التربية جامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المحلي، ومساهمة مؤسسات المجتمع في عقد عدد من الدورات التخصصية لتطوير المهارات التدريسية، والتدريب على استخدام الوسائل التعليمية المناسبة، ودعم بعض المؤتمرات العلمية، وتنمية المهارات التدريسية المتعلقة بالحواسيب والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة. ويزداد الاتفاق حول الفقرة رقم (10) التي نصَّت على "التحقت بعدد من الدورات التخصصية لتطوير مهاراتي في مجال التدريس"، وقد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، حيث بلغت (3.51) بدرجة تقدير كبيرة. ثم الفقرة رقم (8) التي نصَّت على "التدريب على استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في التدريس" بمتوسط حسابي (3.41). ثم الفقرة (1) التي تنص على "مشاركتي في بعض المؤتمرات للاطلاع على أساليب جديدة في التدريس" بمتوسط حسابي (4.14). وتعزى هذه الفقرات إلى أن مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التدريس لها أثر في توفير دورات تخصصية لتطوير المهارات التدريسية، وكذلك التدريب على استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في التدريس وتسهيل مشاركتهم في المؤتمرات العلمية. بينما الفقرة (3) التي تنص على "حصلت على بعض الجوائز للتميز بالأداء التدريسي"، قد حصلت على أقل المتوسطات الحسابية (2.21) بدرجة تقدير ضعيفة، وهذا يبين أن العينة –ومقارنة بباقي فقرات المجال– لا توافق بالدرجة نفسها على حصولهم على جوائز تمييزية للأداء التدريسي. وبالنظر لمجمل المتوسطات الحسابية يتضح أن العينة تتفق بدرجة متوسطة على مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التدريس. وهنا يلاحظ أن مجال التدريس قد اتخذ المرتبة (الثانية) بين مجالات الدراسة من حيث الانحراف المعياري، وتساوى مع مجال خدمة المجتمع في المتوسط الحسابي.

وتتفق هذه الدرجة المتوسطة لمجال التدريس مع نتائج دراسات كل من العصيمي (2020)، والعتيبي (2015) والخصاونة (2020) والقضيبي (2021) و Mehata وGorski (2015) التي وجدت أن واقع المشاركة المجتمعية في تلك الجامعات متوسط في مجال التدريس وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية، وأن مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعاته في تمويل ودعم مجال التدريس وبرامج التعليم والتدريب ليست بالمستوى المأمول وتحتاج إلى مزيد من الإهتمام. بينما تختلف الدراسة الحالية عن نتائج دراسات كل من: العيلة (2017)، والضبياني وآخرون (2018)، والغنيم ومرتضى (2019) Ghias و Lodhi (2019) التي وجدت أن واقع المشاركة المجتمعية في تلك الجامعات ضعيف في مجال التدريس والدعم التعليمي والتدريب.

السؤال الثالث: **ما درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال البحث العلمي في كلية التربية جامعة الكويت؟**

للإجابة عن السؤال الثالث عامةً، استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير والرتبة، وجاءت النتائج كما هو مبين في جدول (10).

**جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي لمجال البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية مرتبة ترتيباً تنازلياً (ن = 80)**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | درجة التقدير |
|---|---|---|---|---|
| 1 –شاركت ببعض البحوث التي ركزت على قضايا المجتمع الكويتي. | 3.61 | 1.59 | 72.3 | كبيرة |
| ٢– تسهيل إجراءات نشر بحوثي في المجلات العلمية المتميزة. | 3.16 | 1.42 | 63.3 | متوسطة |
| 6 –توفير مصادر وقواعد المعلومات لإجراء بحوثي العلمية. | 2.94 | 1.41 | 58.8 | متوسطة |
| 8 –الحصول على حوافز متنوعة، مثل عرض بحوثي العلمية في مؤتمرات خارجية. | 2.88 | 1.42 | 57.5 | متوسطة |
| 10 –دعم وتنظيم المؤتمرات البحثية. | 2.74 | 1.47 | 54.8 | متوسطة |
| 9 –توظيف نتائج بعض بحوثي لخدمة متطلبات التنمية في الكويت. | 2.65 | 1.49 | 53.0 | متوسطة |
| 7 –توفير الدعم الإعلامي لبحوثي العلمية. | 2.58 | 1.40 | 51.5 | ضعيفة |
| 5 –شاركت في دراسات مع خبراء في مجال القطاع الخاص. | 2.48 | 1.33 | 49.5 | ضعيفة |
| 4 –بناء شراكة فاعلة مع مراكز البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية من خلال عقد شراكات بحثية. | 2.46 | 1.36 | 49.3 | ضعيفة |
| 3 –توفير الدعم المالي لتمويل بعض بحوثي العلمية. | 2.46 | 1.26 | 49.3 | ضعيفة |
| المتوسط الحسابي العام للمجال | 2.80 | 1.11 | 55.9 | متوسطة |

يتضح من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (2.80) وبانحراف معياري بلغ (1.11) وبأهمية نسبية بلغت (55.9%) مما يشير الى درجة رضا متوسطة بشكل عام لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال البحث العلمي، وهي درجة ليست بالمستوى المطلوب. وجاءت درجات التقدير لفقرات المجال في غالبها بدرجة تقدير متوسطة بمتوسطات حسابية بين (2.46–3.61) وبمساهمة نسبية بين (49.3 – 72.3%). وهذا يدل على وجود اتفاق بين أفراد عينة الدراسة لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال البحث العلمي بدرجة متوسطة تميل للانخفاض. ويزداد الاتفاق حول الفقرة (1) فقط التي نصت على "شاركت ببعض البحوث التي ركزت على قضايا المجتمع الكويتي "، وقد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، حيث بلغت (3.61) بدرجة تقدير كبيرة. ثم الفقرة رقم (2) التي نصت على "تسهيل إجراءات نشر بحوثي في المجلات العلمية المتميزة" بمتوسط حسابي (3.16) بدرجة تقدير متوسطة. ثم الفقرة (6) التي تنص على "توفير مصادر وقواعد المعلومات لإجراء بحوثي العلمية" بمتوسط حسابي (2.94)؛ وتعزى هذه الفقرات إلى أن لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال البحث العملي أثراً في المشاركة ببعض البحوث التي ركزت على قضايا المجتمع المحلي بدرجة كبيرة، وبدرجات متوسطة في نشر البحوث في المجلات العلمية المتميزة وتسهيل إجراءات النشر. بينما الفقرة (3) التي تنص على "توفير الدعم المالي لتمويل بعض بحوثي العلمية"، قد حصلت على أقل المتوسطات الحسابية (2.46) بدرجة تقدير ضعيفة، وهذا يبين أن العينة – ومقارنة بباقي فقرات المجال– لا توافق بالدرجة نفسها على توفير الدعم المالي لتمويل البحوث العلمية. وبالنظر لمجمل المتوسطات الحسابية يتضح أن العينة تتفق بدرجة متوسطة لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال البحث العلمي. وهنا يلاحظ أن مجال البحث العلمي قد احتل المرتبة (الثالثة) والأخيرة بين مجالات الدراسة من حيث المتوسطات الحسابية. وترى الباحثة أن البحث العلمي الذي تنفذه كلية التربية جامعة الكويت يجب الاهتمام به وإثراؤه بحيث يؤدي دوراً مهماً في منظومة البحث والتطوير، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والإعلامي للبحوث العلمية، وعقد شراكات استثمارية فاعلة مع مؤسسات المجتمع المحلي، فالجامعة تحدد احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة قد تسهم في تنمية المجتمع وتحقيق

أهداف تعود بالفائدة على جميع الأطراف في المجتمع. كما وتشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على إعداد البحوث التي تركز على قضايا المجتمع الكويتي.

وهذه النتيجة المتوسطة لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال البحث العلمي تشير إلى أن دور الجامعة وكلية التربية بالتحديد يجب ألا يقتصر على التعليم فقط، وإنما توفير مراكز متعددة للبحث العلمي تتولى تخطيط وتنسيق سياسات البحث العلمي بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وربط عناوين الأبحاث ومجالاتها بقضايا المجتمع واحتياجاته. وكلية التربية جامعة الكويت يجب أن تتشارك بشكل أكبر مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع المحلي من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة في تنسيق الجهود وتبادل المنفعة ودعمها مادياً وإدارياً بكل ما يسهل مشاركة أعضاء هيئة التتريس في تقديم البحوث والابتكارات وتسجيلها والتفاوض من أجل إنتاجها مع الشركات، وتزويد المعنيين في المؤسسات الإنتاجية وقادة قطاع الأعمال بنتائج البحوث العلمية التي تمتلكها الجامعة للاستفادة منها تسويقاً وإنتاجاً، والعمل أكثر على تطوير المعرفة وتبادلها مع مؤسسات المجتمع المحلي، مع دعم وتمويل البحوث التي تركز على الخدمات المجتمعية، خاصة في هذا العصر الذي يعتمد على الاقتصاد المعرفي واستثمار الأفكار والتطبيقات المعلوماتية.

وتتفق هذه النتيجة المتوسطة لمجال البحث العلمي مع نتائج كل من دراسة الخصاونة(2020) التي توصلت إلى أن واقع الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة جاء بدرجة متوسطة في مجال البحث العملي. ودراسة العصيمي (2020) التي وجدت أن واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الطائف متوسط في مجال الشراكة البحثية، وجاء ترتيب مجال البحث العلمي في المرتبة الأخيرة أيضاً.

السؤال الرابع: **ما درجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الأهداف الخاصة بمجال خدمة المجتمع في كلية التربية جامعة الكويت؟**

للإجابة عن السؤال الرابع عامةً، استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير والرتبة، وجاءت النتائج كما هو مبين في جدول (11).

**جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي لمجال خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية مرتبة ترتيباً تنازلياً (ن = 80)**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | درجة التقدير |
|---|---|---|---|---|
| 7 –مشاركتي في تقديم محاضرات في مدارس التعليم العام. | 3.63 | 1.60 | 72.5 | كبيرة |
| 1 –مشاركتي بعدد من البرامج التدريبية لخدمة المجتمع. | 3.54 | 1.30 | 70.8 | كبيرة |
| 4 –التعرف على مشكلات المجتمع وطرق علاجها وفقاً للتخصص العلمي والطرق التربوية الحديثة. | 3.39 | 1.28 | 67.8 | متوسطة |
| 5–تقديم الاستشارات في مجال تخصصي لبعض مؤسسات المجتمع. | 3.31 | 1.24 | 66.3 | متوسطة |
| 6 –تنظيم برامج علمية تخدم المجتمع. | 3.25 | 1.17 | 65.0 | متوسطة |
| 10 –تبني برامج تتعلق بالتوعية بقضايا المجتمع ومشكلاته. | 3.20 | 1.44 | 64.0 | متوسطة |
| 2–توفير الأماكن المناسبة لعقد ندوات تخص مجال خدمة المجتمع. | 3.13 | 1.28 | 62.5 | متوسطة |
| 9 –مشاركتي في تحكيم المسابقات العلمية. | 2.85 | 1.58 | 57.0 | متوسطة |
| 3 –إنتاج برامج تربوية ترويحية تخدم المجتمع. | 2.80 | 1.26 | 56.0 | متوسطة |
| 8 –مشاركتي في مشاريع اقتصادية مع بعض مؤسسات المجتمع. | 2.60 | 1.37 | 52.0 | ضعيفة |
| المتوسط الحسابي العام للمجال | 3.17 | 1.20 | 63.4 | متوسطة |

يتضح من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.17) وبانحراف معياري بلغ (1.20) وبأهمية نسبية بلغت (63.4%)، مما يشير الى درجة رضا متوسطة بشكل عام لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال خدمة المجتمع. وجاءت درجات التقدير لفقرات المجال في غالبها بدرجة تقدير متوسطة بمتوسطات حسابية تتراوح بين (2.60–3.63) وبمساهمة نسبية بين (52.0 – 72.5%). وهذا يدل على وجود اتفاق بين أفراد عينة الدراسة لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال خدمة المجتمع بدرجة متوسطة، ويزداد الاتفاق حول الفقرة (7) التي نصَّت على "مشاركتي في تقديم محاضرات في مدارس التعليم العام"، وقد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، حيث بلغت (3.61) بدرجة تقدير كبيرة. ثم الفقرة رقم (1) التي نصَّت على "مشاركتي بعدد من البرامج التدريبية لخدمة المجتمع"، بمتوسط حسابي (3.54). ثم الفقرة (4) التي تنص على "التعرف على مشكلات المجتمع وطرق علاجها وفقاً للتخصص العلمي والطرق التربوية الحديثة"، بمتوسط حسابي (3.39) بدرجة تقدير متوسطة؛ وتعزى هذه الفقرات أن لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال خدمة المجتمع دوراً أساسياً في تنمية المجتمع من خلال التعاون مع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في الجامعة، للاستفادة من خبراتهم من خلال تسهيل ودعم مشاركتهم في تقديم محاضرات بمدراس التعليم العام والخاص، وفي مشاركتهم ببعض البرامج التدريبية لخدمة المجتمع. مما أدى إلى تعرفهم على مشكلات المجتمع، وطرق علاجها وفقاً لتخصصهم العلمي والطرق التربوية الحديثة. بينما الفقرة (8) التي تنص على "مشاركتي في مشاريع اقتصادية مع بعض مؤسسات المجتمع"، قد حصلت على أقل المتوسطات الحسابية (2.21) بدرجة تقدير ضعيفة، وهذا يبين أن العينة –ومقارنة بباقي فقرات المجال– لا توافق بالدرجة نفسها على المشاركة في مشاريع اقتصادية مع مؤسسات المجتمع، وبالنظر لمجمل المتوسطات الحسابية يتضح أن العينة تتفق بدرجة متوسطة لمساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال خدمة المجتمع. وهنا يلاحظ أن مجال خدمة المجتمع اتخذ المرتبة (الأولى) بين مجالات الدراسة، من حيث الانحراف المعياري، وتساوى مع مجال التدريس في المتوسط الحسابي.

وتشير هذه النتيجة المتوسطة لمجال خدمة المجتمع إلى ضرورة زيادة التعاون بين كلية التربية جامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المحلي في جوانب عديدة، مثل عقد شراكات لمشاريع اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة للطرفين وتحويل الإنتاج العلمي من مرحلة الإبداع الفردي إلى مرحلة الإبداع المؤسسي، وتبني برامج تتعلق بالتوعية بقضايا المجتمع، وتقديم الاستشارات العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس لمؤسسات المجتمع، والمشاركة في تحكيم المسابقات العلمية.

وتتفق هذه النتيجة المتوسطة لخدمة المجتمع مع نتائج دراسات كل من: العتيبي (2015)، والعصيمي (2020)، والخصاونة (2020) التي وجدت أن واقع المشاركة المجتمعية في مجال خدمة المجتمع متوسط.

السؤال الخامس: **ما المجال الأكثر استفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي؟**

للإجابة عن السؤال الخامس عامةً، استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير والرتبة لمجالات الدراسة الثلاثة، وجاءت النتائج كما هو مبين في جدول (12).

**جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التقدير والترتيب لمجالات الدراسة الثلاثة**

| المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | درجة التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| مجال التدريس | 3.17 | 1.26 | 63.3 | متوسطة | 2 |
| مجال البحث العلمي | 2.80 | 1.11 | 55.9 | متوسطة | 3 |
| مجال خدمة المجتمع | 3.17 | 1.20 | 63.4 | متوسطة | 1 |
| المتوسط العام | 3.04 | 1.11 | 60.8 | متوسطة | |

يتضح من نتائج الجدول (12) أن المتوسط الحسابي العام لمجالات الدراسة بلغ (3.04) وبانحراف معياري (1.11) وبدرجة تقدير عام متوسطة. وكذلك بالنسبة للمجالات الثلاثة، وبترتيب المجالات حسب المتوسطات الحسابية يلاحظ أن المجالين: الثالث (مجال خدمة المجتمع)، والمجال الأول (مجال التدريس) قد حصلتا على متوسطات حسابية واحدة بلغت (3.17). وقد اتخذ المرتبة (الأولى) مجال خدمة المجتمع بين مجالات الدراسة من حيث الانحراف المعياري، ثم المرتبة الثانية مجال التدريس، فيما حصل المجال الثاني (البحث العلمي) على الترتيب الثالث بدرجة تقدير متوسطة أيضاً.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الخصاونة (2020) التي وجدت أن مجال خدمة المجتمع أكثر مجالات التنمية الثلاثة استفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي. وترى الباحثة أن مجال خدمة المجتمع في كلية التربية جامعة الكويت قد يكون أكثر مجالات التنمية المهنية تناسباً مع مساهمات المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي وحلقة الوصل بينهما، حيث إن كلية التربية تقوم بإعداد العنصر البشري القادر على التنمية المرجوة في المجتمع من خلال تبني إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية، والتكنولوجيا الحديثة، ومشاركة أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته في المشاريع التي تقوم بها الجامعة، مثل توفير الأماكن المناسبة لعقد الندوات، وتقديم الاستشارات العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس وإيجاد الحلول الممكنة لمشكلات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى أن الجامعة من خلال المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي تسهم في تحقيق التنمية المهنية الشاملة في المجالات الثلاثة، وتحقق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المحلي.

السؤال السادس: **ما أكثر مؤسسات المجتمع المحلي مشاركة في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت؟**

للإجابة عن السؤال السادس عامةً، استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابات عينة الدراسة، وجاءت النتائج كالتالي:

**جدول (13) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة لمشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت (ن = 80)**

| | | نعم | لا | عدد المرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤسسة الكويت للتقدم العلمي | ت | 22 | 58 | 22 | 2.14 | 0.77 |
| | % | 27.5 | 72.5 | | | |
| المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب | ت | 17 | 63 | 17 | 1.94 | 1.03 |
| | % | 21.3 | 78.8 | | | |
| الجمعيات التعاونية | ت | 14 | 66 | 14 | 2.07 | 0.73 |
| | % | 17.5 | 82.5 | | | |
| مدارس التعليم الحكومي | ت | 63 | 17 | 63 | 2.79 | 0.41 |
| | % | 78.8 | 21.3 | | | |
| مدارس التعليم الخاص | ت | 39 | 41 | 39 | 2.33 | 0.96 |
| | % | 48.8 | 51.3 | | | |
| مؤسسات أخرى | ت | 43 | 37 | 43 | 2.70 | 0.64 |
| | % | 53.8 | 46.3 | | | |

يتضح من الجدول (13) أن المشاركة المجتمعية من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بصفه عامة قليلة، وأن أكثر المشاركات انصبت في مجال التعليم، وبخاصة في مدارس التعليم العام، حيث كانت الأكثر مشاركة بنسبة 78.8% من العينة، وبمتوسط حسابي لمرات الزيارة بلغت (2.79). وتتفق هذه النتيجة مع النتائج الخاصة بمجال خدمة المجتمع، حيث حصلت الفقرة الخاصة بالمشاركة في تقديم محاضرات في مدارس التعليم العام على أعلى المتوسطات الحسابية وبدرجة تقدير كبيرة، ثم المشاركات في مدارس التعليم الخاص بنسبة 48.8 % من العينة، وبمتوسط حسابي لمرات الزيارة بلغت (2.33)؛ وقد يرجع ذلك لحرص وزراة التربية على التعاون بين المدارس والجامعات، ولوجود أنشطة تربوية بالمناطق التعليمية والمدارس تحتاج إلى محاضرين تربويين من أعضاء هيئة التدريس

بكلية التربية جامعة الكويت. فضلاً على أن غالبية الدراسات والبحوث العلمية تنصب على الهيئة التدريسية والإدارية في المدارس. ثم زيارة مؤسسات أخرى بنسبة 53.8 % من العينة وبمتوسط حسابي لمرات الزيارة بلغت (2.70). فيما يظهر الجدول أن أقل المشاركات جاءت لمشاركة الجمعيات التعاونية بنسبة 17.5 % من العينة، وبمتوسط حسابي لمرات الزيارة بلغت (2.33). ثم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بنسبة 21.3 % من العينة وبمتوسط حسابي لمرات الزيارة بلغت (1.94).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من: .Martin et al (2012) التي وجدت أن المشاركة المجتمعية تعد أداة لتطوير المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال تقوية أواصر التعاون والحوار المفتوح بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وقيادي المدارس من مديري ومعلمين مع أفراد المجتمع المحلي من أولياء أمور وطلبة ومؤسسات المجتمع المحلي يمكن التغلب على الصعوبات المادية وتهيئة الظروف الأساسية للتعلم. ودراسة العصيمي (2020)، والخصاونة (2020) التي وجدوا أن مدارس التعليم العام من أكثر مؤسسات المجتمع المحلي مشاركة مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

السؤال السابع: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة لمجالات الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع، الرتبة الأكاديمية، القسم العلمي، وسنوات الخدمة التدريسية) في كلية التربية؟**

للإجابة عن هذا السؤال استُخرج اختبار Mann Whitney u لمتغير النوع، واختبار Kruskal-Wallis لباقي المتغيرات.

**أولاً: الفروق بين متغير النوع**

**جدول (14) اختبار( Mann Whitney u) للكشف عن وجود فروق بين متوسطات الرتب لدرجات أفراد المجتمع وفقاً للنوع**

| المجال | النوع | ن | متوسط الرتب | مجموع الرتب | قيمة مان وتني | قيمة Z | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المجال الأول: التدريس** | ذكر | 60 | 32.94 | 1976.50 | 146.500 | -5.055 | .000 |
| | أنثى | 20 | 63.18 | 1263.50 | | | |
| **المجال الثاني: البحث العلمي** | ذكر | 60 | 36.87 | 2212.00 | 382.000 | -2.433 | .015 |
| | أنثى | 20 | 51.40 | 1028.00 | | | |
| **المجال الثالث: خدمة المجتمع** | ذكر | 60 | 38.57 | 2314.00 | 484.000 | -1.297 | .195 |
| | أنثى | 20 | 46.30 | 926.00 | | | |
| **الدرجة الكلية** | ذكر | 60 | 36.22 | 2173.00 | 343.000 | -2.861 | .004 |
| | أنثى | 20 | 53.35 | 1067.00 | | | |

يتضح من نتائج الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بمجالي التدريس، والبحث العلمي والدرجة الكلية لصالح الإناث. فيما لم تصل الفروق بين متوسطات الرتب بمجال خدمة المجتمع بين النوع إلى مستوى دلالة معنوية أقل من 0.05. أي أن أعضاء هيئة التدريس الإناث تختلف ملاحظتهم لواقع المشاركة المجتمعية، وتختلف تقديراتهم لدرجة

مساهمة مجالي التدريس والبحث العلمي عن الذكور، بينما يتفقون جميعاً في تقدير درجة مساهمة مجال خدمة المجتمع.

وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة قد تدل على أن الإناث من أعضاء هيئة التدريس تعمل على تشجيع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي من خلال الأبحاث العلمية، وتنظيم و استضافة الفعاليات والمحاضرات العامة، وقد تكون الإناث بحاجة لدعم وتفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في مجالي التدريس والبحث العلمي، من خلال توفير التقنيات التعليمية وتمويل المؤتمرات البحثية.

وتتفق هذه النتيجة للفروق مع نتائج دراسات كل من: محمد (2017) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تبعاً لمتغير النوع لصالح فئة الإناث. ودراسة غنيم ومرتضى (2019) التي وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو دور القيادات الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، تبعاً لمتغير النوع لصالح الإناث. ودراسة العصيمي (2020) التي وجدت فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.001) بين متوسطات استجابة أعضاء هيئة التدريس حول واقع الشراكة المجتمعية ودرجة مساهمة مجالاتها البحثية والثقافية والاقتصادية تعزى للنوع، لصالح الذكور. بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بينهما حول درجة مساهمة مجالي الشراكة التعليمية والاجتماعية قد تعزى للنوع. ودراسة الثنيان والبازعي (2020) التي وجدت فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) في استجابات أعضاء هيئة التدريس حول موافقتهم لدور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال ممارسة المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بالجانب الإنساني والاجتماعي، والجانب العلمي والبحثي والاستشاري تعزى لاختلاف النوع، لصالح الذكور.

**ثانياً: الفروق بين متغير الرتبة الأكاديمية.**

**جدول (15) قياس التباين في آراء مجموعات العينة (Kruskal – Wallis) تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية لمجالات الدراسة (ن = 80)**

| المجال | الرتبة الأكاديمية | العدد | متوسط الرتب | كاي | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المجال الأول: التدريس** | أستاذ مشارك | 37 | 37.95 | 12.09 | 2 | .002 |
| | أستاذ مساعد | 34 | 48.79 | | | |
| | أستاذ دكتور | 9 | 19.67 | | | |
| **المجال الثاني: البحث العلمي** | أستاذ مشارك | 37 | 37.41 | 1.43 | 2 | .489 |
| | أستاذ مساعد | 34 | 43.97 | | | |
| | أستاذ دكتور | 9 | 40.11 | | | |
| **المجال الثالث: خدمة المجتمع** | أستاذ مشارك | 37 | 33.18 | 8.80 | 2 | .012 |
| | أستاذ مساعد | 34 | 49.28 | | | |
| | أستاذ دكتور | 9 | 37.44 | | | |
| **الدرجة الكلية** | أستاذ مشارك | 37 | 36.38 | 3.66 | 2 | .161 |
| | أستاذ مساعد | 34 | 46.26 | | | |
| | أستاذ دكتور | 9 | 35.67 | | | |

يتضح من نتائج الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الرتبة الأكاديمية بالمجالين (مجال التدريس، وخدمة المجتمع) عند مستوى دلالة معنوي أقل من 0.05، فيما لم تكن هناك فروق معنوية بمجال البحث العلمي والدرجة الكلية. وباستخدام اختبار (Mann Whitney u) لمعرفة مصدر الفروق بين المجموعات جاءت النتائج بالنسبة للمجال الأول ٠(التدريس) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي رتبة أكاديمية (أستاذ مساعد) ورتبة أكاديمية (أستاذ مشارك) لصالح رتبة أكاديمية (أستاذ مساعد). وكذلك بين متوسطي الرتب الأكاديمية (أستاذ مشارك) و (أستاذ

دكتور) لصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك). وكذلك بين متوسطي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد) والرتبة الأكاديمية (أستاذ دكتور) لصالح رتبة أكاديمية (أستاذ مساعد) عند مستوى دلالة معنوي أقل من 0.05.

وبالنسبة للمجال الثالث (خدمة المجتمع) هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد) والرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) لصالح رتبة أكاديمية (أستاذ مساعد) عند مستوى معنوي أقل من 0.05 كما هو موضح في الجدول رقم (16).

**جدول (16) دلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات كل مجموعة للرتبة الأكاديمية بمجالي التدريس وخدمة المجتمع**

| | الرتبة الأكاديمية | ن | متوسط الرتب | مجموع الرتب | قيمة مان وتني | قيمة z | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال الأول: التدريس | أستاذ مشارك | 37 | 31.38 | 1161.00 | 458.000 | -1.97 | .048 |
| | أستاذ مساعد | 34 | 41.03 | 1395.00 | | | |
| | أستاذ مشارك | 37 | 25.57 | 946.00 | 90.000 | -2.13 | .033 |
| | أستاذ دكتور | 9 | 15.00 | 135.00 | | | |
| | أستاذ مساعد | 34 | 25.26 | 859.00 | 42.000 | -3.34 | .001 |
| | أستاذ دكتور | 9 | 9.67 | 87.00 | | | |
| المجال الثالث: خدمة المجتمع | أستاذ مشارك | 37 | 29.15 | 1078.50 | 375.500 | -2.94 | .003 |
| | أستاذ مساعد | 34 | 43.46 | 1477.50 | | | |

وتفسير هذه النتيجة قد يكون أن أعضاء هيئة التدريس برتبة (أستاذ مساعد وأستاذ مشارك) لازالوا يطمحون إلى التطوير والارتقاء المهني، وينظرون إلى واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي كأساس يبين مدى عمق معرفتهم بموارد الجامعة المادية والفنية، كما يظهر أنهم بحاجة أكبر لتطوير معارفهم للمشاركة المجتمعية وعقد شراكات بحثية مع مؤسسات المجتمع المحلي، والاستفادة من التطور التكنولوجي لربط أبحاثهم العلمية بقضايا المجتمع، مما يؤهلهم للحصول على الترقيات المهنية في مجالات تخصصهم الوظيفي في الجامعة. وهذا يدل على اهتمام أعضاء هيئة التدريس من الفئات ذات الفروق بضرورة وجود مشاركة مجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بمجالي (التدريس، وخدمة المجتمع) لاقتناعهم بأن المشاركة المجتمعية من المقومات الأساسية لتطوير القطاعات المختلفة في المجتمع، وبالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي تمثل حلقة وصل لتعاون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي، وقضاياه، وكذلك قد توفر المشاركة المجتمعية فرصة لأعضاء هيئة التدريس في تطوير المستوى الفردي والعلمي.

وتتفق هذه النتيجة للفروق مع نتائج دراسات كل من: الخصاونة (2020) والعيلة (2017) ومحمد (2017) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس حول مساهمة المشاركة المجتمعية ومجالاتها تعزى إلى الرتبة الأكاديمية.

**ثالثاً: الفروق بين متغير القسم العلمي.**

**جدول (17) قياس التباين في آراء مجموعات العينة (Kruskal – Wallis test) تبعاً لمتغير القسم العلمي لمجالات الدراسة (ن = 80)**

| المجال | القسم العلمي | العدد | متوسط الرتب | كاي | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال الأول: التدريس | الإدارة التربوية | 31 | 34.76 | 3.88 | 3 | .275 |
| | المناهج وطرق التدريس | 27 | 41.54 | | | |
| | أصول التربية | 14 | 46.93 | | | |
| | علم النفس التربوي | 8 | 48.00 | | | |
| المجال الثاني: البحث العلمي | الإدارة التربوية | 31 | 39.16 | 1.59 | 3 | .662 |
| | المناهج وطرق التدريس | 27 | 42.70 | | | |
| | أصول التربية | 14 | 43.79 | | | |
| | علم النفس التربوي | 8 | 32.50 | | | |
| المجال الثالث: خدمة المجتمع | الإدارة التربوية | 31 | 39.05 | 4.88 | 3 | .181 |
| | المناهج وطرق التدريس | 27 | 44.70 | | | |
| | أصول التربية | 14 | 30.46 | | | |
| | علم النفس التربوي | 8 | 49.50 | | | |
| الدرجة الكلية | الإدارة التربوية | 31 | 36.48 | 1.84 | 3 | .606 |
| | المناهج وطرق التدريس | 27 | 44.30 | | | |
| | أصول التربية | 14 | 42.93 | | | |
| | علم النفس التربوي | 8 | 39.00 | | | |

يتضح من نتائج الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير القسم العلمي بمجالات الدراسة الثلاثة والدرجة الكلية. فقد جاءت مستوى المعنوية لكل مجال أكبر من 0.05. وتشير هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة التربية بمختلف أقسامهم العلمية

(أصول التربية، الإدارة التربوية، علم النفس التربوي، المناهج وطرق التدريس) متفقون على ملاحظة واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية وعلى تقدير درجة مساهمة مجالاتها التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع، وهذا يعني أن متغير القسم العلمي لأعضاء هيئة التدريس لا يؤثر إحصائياً في الفروق الموجودة بين المتوسطات.

وتفسير هذا الاتفاق قد يكون أن أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بمختلف أقسامهم العلمية يؤثرون في المجتمع المحيط ويتأثرون بما فيه من مشاركات مجتمعية تقوم بها الجامعة وبمختلف المجالات، مما أدى إلى اتفاق استجاباتهم لواقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال تنميتهم مهنياً واتفاق تقديراتهم لدرجة مساهمة مجالاتها الثلاثة بغض النظر عن أقسامهم العلمية، بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية تسهل خدمة المجتمع الذي يعتبر من أهداف التعليم العالي في جامعة الكويت ومن متطلبات الترقية لأعضاء هيئة التدريس في كافة الأقسام العلمية في كلية التربية، ولذلك يجتهد الجميع في تقديم المشاركات المجتمعية.

وتتفق نتيجة الفروق للدراسة الحالية مع نتائج كل من: محمد (2017) التي لم تجد فروق دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس حول مساهمة المشاركة المجتمعية ومجالاتها قد تعزى إلى القسم العلمي.

**رابعاً: الفروق بين متغير سنوات الخدمة التدريسية في كلية التربية.**

**جدول (18) قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز – Kruskal Wallis) تبعاً لمتغير سنوات الخدمة التدريسية في كلية التربية لمجالات الدراسة (ن = 80)**

| المجال | سنوات الخدمة | العدد | متوسط الرتب | كاي | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المجال الأول: التدريس** | أقل من 5 سنوات | 8 | 48.50 | 1.08 | 2 | .583 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 18 | 38.97 | | | |
| | أكثر من 10 سنوات | 54 | 39.82 | | | |
| **المجال الثاني: البحث العلمي** | أقل من 5 سنوات | 8 | 48.50 | 4.52 | 2 | .104 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 18 | 30.83 | | | |
| | أكثر من 10 سنوات | 54 | 42.54 | | | |
| **المجال الثالث: خدمة المجتمع** | أقل من 5 سنوات | 8 | 35.50 | 0.58 | 2 | .747 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 18 | 42.97 | | | |
| | أكثر من 10 سنوات | 54 | 40.42 | | | |
| **الدرجة الكلية** | أقل من 5 سنوات | 8 | 40.25 | 1.42 | 2 | .492 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 18 | 34.89 | | | |
| | أكثر من 10 سنوات | 54 | 42.41 | | | |

يتضح من نتائج الجدول (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 تعزى لمتغير سنوات الخدمة التدريسية على جميع المجالات وفي الأداة ككل. فقد جاءت مستوى الدلالة المعنوية لكل مجال أكبر من 0.05 في واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية من وجهة نظر أعضاء التدريس في كلية التربية جامعة الكويت. وترى الباحثة

أن اتفاق أفراد عينة الدراسة قد يكون بسبب اتفاقهم على أهمية المشاركة المجتمعية التي تعد إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها الارتقاء بالمجتمع، والعمل على تنميتها ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك من خلال إسهام أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي في جهود التنمية سواء بالفكرة أو بالعمل أو بالتمويل، وعدم وضع العقبات أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع. بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية تُسهم إيجابياً في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية، وتحقيق احتياجات المجتمع وحل مشكلاته، وتحقق التكامل والتعاون بين الأطراف المختلفة، حيث تساعد في تحقيق أهداف المجتمع والجامعة معاً، وتقوي أواصر الإنتماء إلى المجتمع.

وتتفق نتيجة الفروق للدراسة الحالية مع نتائج كل من: الخصاونة (2020)، ومحمد (2017) التي لم تجد فروقاً دالة إحصائياً بين أعضاء هيئة التدريس حول مساهمة المشاركة المجتمعية ومجالاتها قد تعزى إلى سنوات الخدمة. بينما تختلف عن نتائج دراسات كل من: العصيمي (2020)، والعتيبي (2015)، والعيلة (2017) التي وجدت فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات درجة تقدير أفراد أعضاء هيئة التدريس حول مساهمة المشاركة المجتمعية ومجالاتها تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

# الفصل الخامس: الخاتمة

يتناول هذا الفصل أهم نتائج الدراسة، فضلاً عن التوصيات التي تم التوصل إليها في ضوء النتائج.

**أولاً: ملخص نتائج الدراسة.**

1-واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت متوسط (3.04) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وترتيب مجالاتها تنازلياً: خدمة المجتمع، ثم التدريس، وأخيراً البحث العلمي.

2-مجال خدمة المجتمع أكثر استفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي من بين مجالات التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت.

3-أكثر مؤسسات المجتمع المحلي مشاركة في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت هي مدارس التعليم العام.

4-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تعزى لأثر متغير النوع بمجالي (التدريس، والبحث العلمي) لصالح الإناث، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) تعزى لأثر متغير الرتبة الأكاديمية بالمجالين (مجال التدريس، وخدمة المجتمع) لصالح رتبة (أستاذ مساعد)، فيما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري القسم العلمي وسنوات الخدمة.

**ثانياً: توصيات الدراسة.**

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1-تفعيل المشاركة المجتمعية في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت بجميع مجالاتها، مع التركيز على المجالات الأقل مشاركة وهي: مجال البحث العلمي ومجال التدريس. وذلك بأن

تسعي جامعة الكويت إلى توثيق التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي وفق نهج استراتيجي قائم على تحليل علمي.

2-تفعيل الشراكة البحثية في كلية التربية من خلال بناء شراكة فاعلة مع مراكز البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية، والتركيز على الشراكة في الأبحاث والتطبيقات العلمية لها وتحويلها إلى خدمات وسلع ذات قيمة مضافة، وإنشاء صناديق مالية لدعم هذا التوجه الاستثماري، وتوفير الدعم الإعلامي له.

3-حث المجتمع المحلي على التشارك ونشر ثقافة المشاركة المجتمعية من خلال تضمينها في المقررات التدريسية والبرامج التدريبية التي تعقدها جامعة الكويت.

4-قيام وزارة التربية بوضع أنظمة وتشريعات تساعد الجامعة في فتح أبوابها للتشارك مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وعقد اتفاقيات محددة وملزمة مع هذه المؤسسات تضمن تحقيق المنافع المتبادلة بينهما.

5-إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث في المشاركة المجتمعية بين الكليات المختلفة في جامعة الكويت والمجتمع المحلي، وتقديم تصورات مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم العالي.

**ثالثا: الدراسات المقترحة:**

استكمالاً لتلك التوصيات، تقترح الباحثة إجراء الدراسات التالية:

1-دراسة واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية على الكليات المختلفة في جامعة الكويت، ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية، حتى تعمم النتائج.

2-دراسة أثر المشاركة المجتمعية على متغيرات أخرى ذات صلة؛ كالأداء التنظيمي في الجامعة.

3-دراسة تصورات أعضاء هيئة التدريس عن دور المشاركة المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص في الجامعة.

4-إجراء دراسة حول التحديات التي تواجه تطبيق المشاركة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المحلي والجامعة.

5-إجراء مزيد من الدراسات عن تصور مقترح لتطبيق المشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

6 -إجراء دراسات وأبحاث مقارنة تكشف عن التجارب الدولية الناجحة في المشاركة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية.

# المراجع

**أولاً-المراجع العربية:**


أبو الحديد، فاطمة. (2012). الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، 59-11.

جامعة الكويت عن مركز التقييم والقياس. (2018).

.http://kuweb.ku.edu.kw/COEM/ar/AboutUs/index.htm

الجبر، زينب. (2007). *تفعيل الشراكة المجتمعية بين القطاعين: العام والخاص في دولة الكويت (نموذج إداري تربوي مقترح)*. مجلس النشر العلمي.

جمعة، السيد. (2018). الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي. *المجلة الدولية للآداب والعلوم الإسلامية والاجتماعية*، 131-107.

الحبسي، رحمة. (2011). *واقع المشاركة المجتمعية في صنع القرار التربوي في النظام التعليمي العام بسلطنة عمان* [رسالة ماجستير]، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.

الحربي، نايف. (2015). *التنمية المهنية لقيادات مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت* [رسالة دكتوراة منشورة]، جامعة القاهرة، كلية التربية.

الحربي، نايف. (2016). واقع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت وسبل تطويرها. *مجلة كلية التربية*، (3)، 550-592.

الحمادة، سلمان. (2014). متطلبات الاستقلال الذاتي للمدارس الثانوية في الكويت في ضوء تفعيل المشاركة المجتمعية. *مجلة العلوم التربوية*، 134-59.

الحمدان، جاسم والأنصاري، أمل. (2007). المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية بدولة الكويت الواقع والمأمول. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 55- 98.

حنفي، ساري. (2010). *موجز سياسة إدارة التحولات الاجتماعية للأبحاث في العلوم الاجتماعية في المشرق العربي. دراسة مقدمة لمنظمة اليونسكو*، (25). نيويورك الأمم المتحدة.

الحيلة، آمال. (2014). أثر المكون المجتمعي لمنظمات التعلم في تحقيق التميز المؤسسي من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية بالجامعات الفلسطينية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 436-409.

خالد، زينب وجلبط، سام. (2011). *المشاركة المجتمعية وفقًا لمتطلبات الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر*. كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، 674-648.

الخليفة، عبدالعزيز. (2014). *صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة*. رسالة التربية وعلم النفس، 123-97.

الديحاني، سلطان. (2016). مستقبل النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت مدخل لبناء رأس المال الفكري. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، ص 434-323.

الديحاني، سلطان. (2017). تطوير دور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التحقيق الميزة التنافسية لجامعة الكويت. *دراسات تربوية ونفسية*، 382-317.

الزعبي، شذى والزبون، محمد. (2019). واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية لمواجهة العنف الجامعي. *مجلة الدراسات التربوية*، 396-377.

الشايع، عزام. (2015). *الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع مع تصور مقترح* [رسالة دكتوراة منشورة]. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الشخيبي، علي. (2012). *آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي*. القاهرة: دار الفكر العربي.

الشطي، خالد. (2010). *دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت*. الأمانة العامة للأوقاف، (2).

الصقعبي، بدور. (2019). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت في ضوء معايير الجودة والاعتماد. *الثقافة والتنمية*، 118-57.

عبداللاه، محمد. (2016). التخطيط الاستراتيجي لمتطلبات التنمية المهنية المتمركزة على المدرسة BPD-S في ضوء التوجهات العالمية الحديثة. *المجلة التربوية*، 505-437.

العتيبي، منصور. (2015). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*.

العجمي، محمد. (2012). *تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل مشكلات الإدارة المدرسية بدولة الكويت* [رسالة دكتوراة غير منشورة].

العصيمي، خالد. (2020). واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *المجلة التربوية*، 493-437.

عمارة، هشام والعجمي، أحمد. (2012). دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي دراسة تطبيقية على مصر. *مجلة التجارة والتمويل*، (2)، 329-384.

العنزي، أحمد. (2019). الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت من منظورهم. *المجلة التربوية*، 57-13.

العودة، إبراهيم. (2018). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات السعودية الناشئة: جامعة حائل أنموذجاً. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، 88-14.

العيلة، حسين. (2017). *واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي* [رسالة ماجستير غير منشورة].

غانم، عصام. (2015). الجامعات المشاركة مجتمعياً المفهوم، والأبعاد، والقيادة: دروس مستفادة من الخبرات الدولية. *مجلة البحث العلمي في التربية*، 163-138.

الغنيم، إسراء ومرتضى، أحمد. (2019). دور القيادة الأكاديمية في تفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل .مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3 (31) ، 30-1.

القرشي، محسن. (2011). *المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الحكومية في الطائف* [رسالة ماجستير]، كلية التربية، جامعة أم القرى.

القضيبي، فوزية. (2021). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. *مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية*، 74-15.

محمد، زينب. (2017). *تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الإدارية. جامعة الشرق الأوسط.

محمود، سعيد. (2019). المشاركة الطلابية في مجالات الخدمة الجامعية والمجتمعية: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة القصيم. دراسات تربوية ونفسية، (102)، 67-1.

مدياني، محمد. (2018). واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*، 262-245.

المضياني، عامر والعنسي، عبدالرحمن وشداد، يوسف. (2018). دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم الإنسانية*، 117-1.

المطيري، الحميدي. (2018). أساليب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس: رؤية مقترحة لجامعة الكويت. *مجلة القراءة والمعرفة*، 139-123.

مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية. (2018).

http://vpaa.kuniv.edu.kw/ar/documents/KU%20ByLaws/KU20%Rules/faculty Affairs/Promotion bylaws.pdf.

الملا، بدرية. (2007). دور جامعة قطر في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها. *مجلة العلوم التربوية*، 440-399.

الهولي، علي. (2014). واقع التدريب الانتظامي لتنمية الكفايات التدريسية والتقييمية لدى معلم المعلم في ضوء معيار التدريس. *مجلة كلية التربية*، 115-61.

الوكيل، مصطفى. (2012). المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها. *الثقافة والتنمية*، 86-34.

اليافعي، شريفة. (2015). المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة. *عالم التربية*، 30-1.

**ثانياً- المراجع الأجنبية:**

Baumeister, R. F., & Leary, M. R. (1997). Writing narrative literature reviews. Review of general psychology, 1(3), 311-320.

Clifford, D., & Petrescu, C. (2012, September 6). The keys to university-community engagement sustainability. *Nonprofit Management & Leadership*, 77-91.

Doberneck, D. M., Bargerstock, B. A., Nall, M. M., & Egeren, L. V. (2017, Fall). Community Engagement Competecies for Graduate and Professional Students: Michigan State University's Approach to Professional Development. *Michigan Journal of Community Service Learning*, 122-142.

Gorski, I., & Mehta, K. (2015). Engaging Faculty across the Community Engagement Continuum. *Journal of public Scholarship in Higher Education*, *6*, (ISSN (Online)2374-894x.)

Hahn,, T., & Lester,, J. (2012). Faculty Needs and Preferences for Professional Development. *Journal of Education for Library and Information Science*, *3*, 82-97.

Ivey, C. K., Teitelman, J. L., Gary, K. W., Simons, D. F., Shepherd, J. T., & Copolillo, A. E. (2016, July). Achieving Teaching, Scholarship, and Service through Community Engagement. *The Open Journal of Occupational Therapy*.

Liang,, J. G., Sandmann,, L. R., & Jaeger,, A. J. (2015). *Community engagement:An expression of faculty philanthropy?* In G.G.Shaker (Ed.),Faculty work and the public good:. Philanthropy,engagement, and academic professionalism, 231-248.

Lodhi, I. S., & Ghias, F. (2019, August). Professional Development of University Teachers. *Bulletin of Education and Research*, (2), 207-214.

Martin, J., Reuben, J., & Melaville, A. (2012, August 29). Achieving Results through Community School Partnerships.

McAteer, M., & Wood, L. (2018, November). Enacting the civic role of the university in a community-based project. *South African Journal of Education*.

McMurray, A., & Niens, U. (2012). Building bridging social capital in a divided society:The role of participatory citizenship education. *Citizeenship & social justice*, 207-221.

Messina,, L. (2011). *Examining an Adjunct Faculty Professional Development Program Model for a Community College* [Doctor of Education]. Johnson & Wales University .

O'Meara, K. A., Sandmann, L. R., Saltmarsh, J., & Giles, D. E. (2010, September 21). *Studying the Professional Lives and Work of Faculty Involved in Community Engagement*, 83-96.

Patterson, A. D., McGeoch, D. M., & Olsen, H. C. (1990). *Abrief history of the association of teacher educators*. VA:Association of Teacher Educators.

Terosky, A. L. (2018, November 3). Reciprocity and Scholarly Connections: Faculty Perspectives About the Role of Community-Engaged Work in Their Career Vitality. *Journal of Higheer Education and Engagement , 22*, 135-159.

Thompson, J. W. (2018). The road Taken: Contribution to advancing Community-Engaged Scholarship. *Metropolitan Universities, 29* (4).

Weerts, D. J., & Sandmann, L. R. (2010). Community engagement and boundary-spanning roles at research universities. *The Journal of Higher Education, 6*, 632-657.

# الملاحق

## ملحق (1) قائمة بمحكمي أداة الدراسة

| م | أسماء السادة المحكمين | المسمى الوظيفي |
|---|---|---|
| 1. | أ. د. **عبدالمحسن القحطاني** | عضو هيئة تدريس في قسم الإدارة التربوية جامعة الكويت. |
| 2. | د. **شريفة اليافعي** | عضو في دائرة التخطيط والتطوير في محافظة ظفار سلطنة عمان. |
| 3. | د. **غازي الرشيدي** | عضو هيئة تدريس في قسم أصول التربية جامعة الكويت. |
| 4. | د. **فرح المطوع** | عضو هيئة تدريس في قسم أصول التربية جامعة الكويت. |
| 5. | د. **مطلق العنزي** | عضو هيئة تدريس في قسم الإدارة التربوية جامعة الكويت. |
| 6. | د. **أحمد العنزي** | عضو هيئة تدريس في قسم الإدارة التربوية جامعة الكويت. |

**جامعة الكويت**
**كلية الدراسات العليا**

# ملحق (2) أداة الدراسة في صورتها النهائية

***بسم الله الرحمن الرحيم***

**الأساتذة الأفاضل: أعضاء هيئة التدريس**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

**واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت**

تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم الاستراتيجيات الحديثة المتبعة في جامعات الدول المتقدمة، حيث إنها عملية تعكس رغبة المجتمع في المساهمة الفعَّالة في تطوير التعليم والبحث العلمي.
وقد دعت الحاجة في هذا العصر إلى ضرورة المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع لتحقيق تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ لهذا تمثل علاقة المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المحلي غاية في الأهمية؛ حيث تعتبر هذه العلاقة من العوامل الرئيسة لتنمية القطاعات المجتمعية. وقد أدت هذه المشاركة إلى تشجيع القائمين على تطوير التعليم العالي والمؤسسات المنتجة للمعرفة على المزيد من الابتكار والإنتاج العلمي لخدمة قضايا المجتمع ونهوضه.

ونظرًا للظروف الراهنة بسبب جائحة فايروس كورونا المستجد COVID-19 التي ظهرت في عام 2020 اعتمدت مؤسسات التعليم العالي طرق التعلم عن بعد online، وجامعة الكويت كغيرها من الجامعات اتبعت هذا النظام في التعلم والتعليم عن طريق شبكات الإنترنت، مما كان له الأثر في ضرورة التعاون والمشاركة بين كل قطاعات المجتمع الخاص والحكومي لمواكبة هذه التحديات.

وبما أن أعضاء هيئة التدريس هم حجر الأساس في تطوير التعليم العالي، جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع استفادة عضو هيئة التدريس في كلية التربية جامعة الكويت من مشاركة مؤسسات المجتمع في تنميته المهنية ومواجهة التغيرات الحديثة في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى أن موضوع الدراسة لم يتم التطرق إليه في ظروف مماثلة من قبل.

**الأساتذة الأفاضل: أعضاء هيئة التدريس**

بين أيديكم الكريمة اِســـتبانة تهدف بنودها إلى التعرف على واقع المشـــاركة المجتمعية لمؤســـســـات المجتمع المحلي في مجالات التنمية المهنية الثلاثة، وهي: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. المرجو من شخصكم الكريم قراءة كل بند من بنود الاِستبانة بتمعن، ووضع علامة ( ✔ ) داخل المربع الذي يتفق مع وجهة نظركم. علماً بأن نتائج هذه الدراسة ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لتحقيق أهداف الدراسة التي تقوم بها الباحثة. ويسعدني أن أتقدم لشخصكم الكريم سلفًا بوافر التقدير والامتنان لتعاونكم البنَّاء معي، والذي لولاه لن يتم استكمال إجراءات الدراسة.

**الباحثة**

**فوزيه عبد الله الجنفاوي**

**fawzyh2008@gmail.com**

# الاستبيان

**أولاً: البيانات العامة**

**<u>الرجاء ملء الخانة التي تناسبك من البيانات التالية:</u>**

١- **النوع:**

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

٢- **مدة الخدمة:**

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ 5-10 سنوات
- ☐ أكثر من 10 سنوات

٣- **الرتبة الأكاديمية:**

- ☐ أستاذ مساعد
- ☐ أستاذ مشارك
- ☐ أستاذ دكتور

٤- **القسم العلمي:**

- ☐ أُصول التربية
- ☐ الإدارة التربوية
- ☐ المناهج وطرق التدريس
- ☐ علم النفس التربوي

٥- **تم التعاون مع مؤسسات المجتمع التالية:**

☐ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

عدد مرات التعاون: ☐ مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين

☐ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عدد مرات التعاون: ☐ مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين

☐ الجمعيات التعاونية.

عدد مرات التعاون: ☐ مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين

☐ مدراس التعليم العام: ☐ الحكومية.

عدد مرات التعاون: ☐ مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين

☐ مدراس التعليم العام: ☐ الخاص.

عدد مرات التعاون: ☐ مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين

☐ مؤسسات أخرى.

أذكرها: _____

عدد المرات التعاون: ☐ مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين

**ثانيًا: واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس كلية التربية جامعة الكويت ومدى الاستفادة منها:**

*الأستاذ الفاضل/ الأستاذة الفاضلة:*

فيما يلي استعراض لدرجة مساهمة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في التنمية المهنية في التعليم العالي في ثلاثة مجالات: (1) التدريس؛ (2) البحث العلمي؛ (3) خدمة المجتمع الخاصة بأعضاء هيئة التدريس كلية التربية جامعة الكويت. برجاء التكرم بالإجابة عن البنود التي تخص كل مجال، وذلك بوضع علامة ( ✔ ) داخل الخانة التي تعبر عن درجة موافقتك.

| | **المجال الأول: التدريس**<br>**<u>أولاً:</u> تتضح الاستفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في تنميتي مهنياً في الجانب التدريسي من خلال تعاملي مع بعض مؤسسات المجتمع ودعمهم لي، حيث استفدت مما يلي:** | **درجة الموافقة** | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **أوافق بدرجة كبيرة جدًا**<br>**5** | **أوافق بدرجة كبيرة**<br>**4** | **أوافق بدرجة متوسطة**<br>**3** | **أوافق بدرجة ضعيفة**<br>**2** | **أوافق بدرجة ضعيفة جدًا**<br>**1** |
| 1 | مشاركتي في بعض المؤتمرات للاطلاع على أساليب جديدة في التدريس. | | | | | |
| 2 | الالتحاق بعدد من الدورات التخصصية لتطوير مهاراتي في مجال التدريس. | | | | | |
| 3 | تنمية المهارات التدريسية المتعلقة بالحواسيب والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة. | | | | | |
| 4 | حصلت على بعض الجوائز للتميز بالأداء التدريسي. | | | | | |
| 5 | استضافة بعض المختصين لإلقاء محاضرات إثرائية في مجال تخصصي. | | | | | |
| 6 | تطوير المقرر الدراسي الذي أقوم بتدريسه بحيث يخدم احتياجات المجتمع. | | | | | |
| 7 | تنظيم المسابقات التنافسية بين أعضاء هيئة التدريس. | | | | | |
| 8 | تصميم مقرراتي الدراسية إلكترونياً. | | | | | |
| 9 | التدريب على استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في التدريس. | | | | | |
| 10 | تعرفت على احتياجاتي التدريبية في مجال التدريس. | | | | | |

| | المجال الثاني: (البحث العلمي)<br>ثانيًا: تتضح الاستفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في تنميتي مهنياً في الجانب البحثي من خلال تعاملي مع بعض مؤسسات المجتمع ودعمهم لي، حيث استفدت مما يلي: | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بدرجة كبيرة جدًا<br>5 | أوافق بدرجة كبيرة<br>4 | أوافق بدرجة متوسطة<br>3 | أوافق بدرجة ضعيفة<br>2 | أوافق بدرجة ضعيفة جدًا<br>1 |
| 1 | شاركت ببعض البحوث التي ركزت على قضايا المجتمع الكويتي. | | | | | |
| 2 | تسهيل إجراءات نشر بحوثي في المجلات العلمية المتميزة. | | | | | |
| 3 | توفير الدعم المالي لتمويل بعض بحوثي العلمية. | | | | | |
| 4 | بناء شراكة فاعلة مع مراكز البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية من خلال عقد شراكات بحثية. | | | | | |
| 5 | شاركت في دراسات مع خبراء في مجال القطاع الخاص. | | | | | |
| 6 | توفير مصادر وقواعد المعلومات لإجراء بحوثي العلمية. | | | | | |
| 7 | توفير الدعم الإعلامي لبحوثي العلمية. | | | | | |
| 8 | الحصول على حوافز متنوعة مثل عرض بحوثي العلمية في مؤتمرات خارجية. | | | | | |
| 9 | توظيف نتائج بعض بحوثي لخدمة متطلبات التنمية في الكويت. | | | | | |
| 10 | دعم وتنظيم المؤتمرات البحثية. | | | | | |

| | المجال الثالث: (خدمة المجتمع)<br>ثالثاً: تتضح الاستفادة من المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في تنميتي مهنياً في جانب خدمة المجتمع من خلال تعاملي مع بعض مؤسسات المجتمع ودعمهم لي، حيث استفدت مما يلي: | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بدرجة كبيرة جدًا<br>5 | أوافق بدرجة كبيرة<br>4 | أوافق بدرجة متوسطة<br>3 | أوافق بدرجة ضعيفة<br>2 | أوافق بدرجة ضعيفة جدًا<br>1 |
| 1 | مشاركتي بعدد من البرامج التدريبية لخدمة المجتمع. | | | | | |
| 2 | توفير الأماكن المناسبة لعقد ندوات تخص مجال خدمة المجتمع. | | | | | |
| 3 | إنتاج برامج تربوية ترويحية تخدم المجتمع. | | | | | |
| 4 | التعرف على مشكلات المجتمع وطرق علاجها وفقاً للتخصص العلمي والطرق التربوية الحديثة. | | | | | |
| 5 | تقديم الاستشارات في مجال تخصصي لبعض مؤسسات المجتمع. | | | | | |
| 6 | تنظيم برامج علمية تخدم المجتمع. | | | | | |
| 7 | مشاركتي في تقديم محاضرات في مدارس التعليم العام. | | | | | |
| 8 | مشاركتي في مشاريع اقتصادية مع بعض مؤسسات المجتمع. | | | | | |
| 9 | مشاركتي في تحكيم المسابقات العلمية. | | | | | |
| 10 | تبني برامج تتعلق بالتوعية بقضايا المجتمع ومشكلاته. | | | | | |

# ملحق (3) خطاب تسهيل مهمة تطبيق الاستبانة


جامعة الكويت
Kuwait University

كلية التربية
College of Education

مكتب مساعد العميد للشئون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا
Vice Dean for Academic affairs
Research and Graduate Studies


السادة الافاضل / أعضاء هيئة تدريس كلية التربية المحترمين
جامعة الكويت

تحيه طيبه وبعد،،،

**الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة/ فوزية عبدالله الجنفاوي بماجستير التربية تخصص الإدارة والتخطيط التربوي**

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، يرجى من سيادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة/ فوزية عبدالله الجنفاوي الرقم الجامعي (216129595) وذلك بتطبيق استبانة تحت عنوان "واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت" كجزء من متطلبات جمع بيانات الأطروحة للحصول على درجة الماجستير برنامج الإدارة وتخطيط تربوي.

تحت اشراف الأستاذ الدكتور / زينب علي الجبر عضو هيئة التدريس في قسم الإدارة والتخطيط التربوي بكلية التربية - جامعة الكويت.

لذا يرجى من سيادتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،**

الاستاذة الدكتورة/ فوزية عباس هادي
مساعد العميد للشئون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا- كلية التربية

أ.د. فوزية عباس هادي
مساعد العميد للشئون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا


مدينة صباح السالم الجامعية - الشدادية
هاتف 2463123 (965) الإيميل Vdarg@coe.ku.edu.kw

عنتر أحمد

# ملحق (4) تسهيل مهمة طالب دراسات عليا

جامعة الكويت | كلية التربية | قسم الإدارة والتخطيط التربوي
Kuwait University | College of Education | Department of Administration and Planning

التاريخ: 2021/7/15
المرجع: 26/ ٣١٠

د. مزنة سعد العازمي
قسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية - جامعة الكويت

د. عائشة أحمد مطيران العازمي
قسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية - جامعة الكويت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إلى: الأستاذة الدكتورة / فوزية عباس هادي المحترمة
العميد المساعد للشئون الأكاديمية والدراسات العليا

من: الدكتور/ سالم سعد الهاجري
مدير برنامج ماجستير الإدارة والتخطيط التربوي

د/ سالم سعد الهاجري
قسم الادارة و التخطيط التربوي
كلية التربية - جامعة الكويت

**طلب تسهيل مهمة طالب دراسات عليا**

تقوم طالبة الدراسات العليا / فوزية عبد الله الجنفاوي بإجراء أنشطة بحثية وذلك لمقرر أطروحة كمتطلبات التخرج لبرنامج الإدارة والتخطيط التربوي. وعنوان الاطروحة "**واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت**" تحت اشراف الأستاذ الدكتورة / زينب علي الجبر قسم الإدارة والتخطيط التربوي بكلية التربية ـ جامعة الكويت.

وعلى ذلك آمل التكرم بتسهيل مهمتها العلمية لتوزيع الاستبانة الخاصة بها على أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الكويت. مقدرين لكم حسن تعاونكم.

**وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،**

تليفون: 24840509 فاكس: 24838135 ص. ب: 13281 كيفان الرمز البريدي (71953)
Telephone: 24840509 Fax: 24838135 P.O Box: 13281 Kelfan Code (71951) KUWAIT
Email : eap@coe.ku.edu.kw

# السيرة الذاتية للباحثة

## البيانات الشخصية

**الاسم:** فوزيه عبد الله محمد الجنفاوي

**الجنسية:** كويتية

**تاريخ الميلاد:** 24 أغسطس 1979

**البريد الإلكتروني:** fawzyh2008@gmail.com

## المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في التربية، لغة إنجليزية (جامعة الكويت 2001)
- ماجستير في التربية/ مسار الإدارة والتخطيط التربوي (جامعة الكويت 2022)

## الخبرات التعليمية

معلمة لغة انجليزية للمرحلة الابتدائية بوزارة التربية–دولة الكويت (2001–2022)

## الدورات والورش العملية في المجال التربوي

1– ورشة مكونات الدراسة الميدانية (2017).

2– ورشة الخوف من كتابة البحوث العلمية: مسببات وحلول (2017).

3– الملتقى العلمي الأول لطلبة الدراسات العليا في الإدارة والتخطيط التربوي في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مارس (2018).

4- المشاركة في تنظيم الملتقى العلمي الثاني لطلبة الدراسات العليا في الإدارة والتخطيط التربوي في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مارس (2020-2019).

5- ورشة تصميم استبانة إلكترونية (2018).

6- حضور المؤتمر التربوي للتنمية المهنية إبريل (2018).

7- دورة قاعدة بيانات شمعة: محطات بحثية تستحق التوقف عندها أكتوبر (2017).

8- دورة المنهج الوطني الكويتي (التعليم عن بعد Microsoft Teams) سبتمبر (2020-2021).

9 - دورة الكتابة العلمية لطلبة الماجستير مايو (2018).

## ABSTRACT

The study aimed at identifying the reality of community participation of the local community institutions in the field of professional development for faculty members at the Faculty of Education, Kuwait University. The study followed the descriptive survey approach. In order to achieve this goal, a questionnaire consisting of three axes was used, so that the first axis includes items that measure the degree of community participation of local community institutions in supporting faculty members to achieve the goals related to the field of teaching. While the second axis includes items that measure the degree of community participation of local community institutions in supporting faculty members in order to achieve the goals related to field of scientific research. Finally, the third axis includes items that measure the degree of community participation of local community institutions in supporting faculty members to achieve the goals related to the field of community service. The study sample consisted of (80) faculty members representing (64%) of the total community. The results of the study showed that the reality of the community participation of local community institutions in the field of professional development at the Faculty of Education, Kuwait University came at a medium degree (3.04). The same applies to the three fields, in descending order: community service, teaching, and scientific research. The results indicated that there were three differences of statistical significant at the level (0.05) due to the effect of the gender variable in the fields of (teaching and scientific research) in favor of females, as well as the presence of statistical significant differences for the academic rank variable in two fields (the field of teaching and community service) in favor of the rank of (Assistant Professor). At the level of significance less than (0.05), while there were no differences of statistical significant for the variables of scientific department and years of service.



Keywords: community participation, professional development

**Kuwait University**

# The Realty of Community Participation of Local Community Institutions in the Field of Professional Development at Faculty of Education, Kuwait University.

**Submitted by:**
**Fawzeyah Abdullah Mohamad Aljanfawi**

**A Thesis Submitted to the College of Graduate Studies in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in:**
**Educational Planning & Administration**

**Supervised by:**
**Prof. Zeinab Ali Al-Jaber**

**Kuwait**
**August /2022**